التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن

د. حمدان رضوان أبو عاصي
أستاذ اللغة والنحو المساعد ورئيس قسم المكتبات بكلية فلسطين التقنية
دير البلح، فلسطين

الخلاصة

يهدف البحث إلى تقديم فكرة عامة عن التطورات النظرية والمنهجية للمدرسة التوليدية على مدى ما يقارب نصف قرن، وذلك منذ ظهورها علي يد تشومسكي ١٩٥٧م إلى بداية القرن الحالي. ويمكن إجمال هذه التطورات في مراحل ثلاث: أولها- مرحلة البنى التركيبية، وثانيها- مرحلة النظرية النموذجية، والنموذجية الموسعة، أما المرحلة الأخيرة والأهم، فهي نظرية الربط والعمل أو المبادئ والوسائط، وتندرج تحتها نظريات فرعية، مثل: نظرية السين البارية، ونظرية المحور (الثيتا)، ونظرية الحدود، وغيرها. بالإضافة إلى برنامج الحد الأدنى الذي يعتبر أحدث التطورات الهامة. وسيجمل البحث أهم ملامح التطور في كل مرحلة، وبعض النماذج التطبيقية لذلك من اللغة العربية كلما أمكن ذلك.

وخلص البحث إلى أنه بالرغم من أنَّ النظرية التوليدية تعدُّ ثورة حقيقية في علم اللغة الحديث، فإنه لا داعي للتسرع في تطبيق مقارباتها على العربية لسببين: أولهما- إنَّ هذه المقارباتٍ مازالت في طور التكامل والتطور. وآخرهما- إنَّ ما كتب أو ترجم عن هذه النظرِية باللغة العربية قليل جداً، ولا يصلح كأساس متين للتطبيق. ومع ذلك فإنَّ البحث لا يرى غضاضة في الاطلاع على أعمال هذه النظرية؛ للإفادة منها في إثراء المعرفة اللغوية العربية.

ABSTRACT

This research aims to present a general idea about the theoretical and methodological developments during the last half century with reference to the Generative School of Thought, first theorized by Chomsky 1957. These developments may be summarized in three stages: 1) The Syntactic Structures Theory; 2) Standard & Extended Standard Theory and the most important; 3) The Government and Binding Theory (Principles and Parameters), which includes the subsidiary theories: X-bar Theory, **ϴ**- Theory (Theta Theory) and Bounding Theory. In addition to the Minimalist Theory, the Generative Theory is considered among the most important of modern developments in the field of Linguistics. This research summarizes the important features of development in the Generative Theory in all of its stages, and applies some examples from the Arabic language.

The research calls for caution in the application of this theory to Arabic for two reasons: First, this theory is still in the stage of development and; secondly, little has been written or translated into Arabic about this theory, therefore limiting its application. The researcher calls for further research into this theory in order to enrich knowledge about the Arabic language.

تقديـم:

يتناول هذا البحث المراحل التي مرت بها النظرية التوليدية منذ ظهورها على يد "نعوم تشومسكي" Chomsky عام ١٩٥٧م إلى بداية القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين) الذي توج بظهور آخر تطورات هذه النظرية، وهو برنامج الحد الأدنى. وتنبع أهمية هذه النظرية من كونها أثرت الفكر اللغوي الإنساني، وتربعت على عرش الدراسات اللغوية الحديثة بلا منازع، حتى قيل إن مكانة أية نظرية لغوية تحدد بمدى صلتها بالنظرية التوليدية. ولا يمكن لمن يتناول هذه النظرية أن يغفل عن ذكر رائدها المشهور "نعوم تشومسكي"، الذي وضع البداية، وظل يوجه البحث فيها طوال تلك السنوات، ومازال حتى هذا اليوم.

وليس الهدف من هذا البحث الترويج لمذهب ما، أو نظرية لغوية معينة، بل هو محاولة للتعريف بالنظرية التوليدية، ومراحل تطورها فيما يقارب نصف قرن. بالإضافة إلى إطلاع الدارس العربي على أحدث التطورات العلمية في المعرفة اللغوية الحديثة، عل ذلك يفيدنا في دراسة العربية دراسة لغوية على أسس سليمة تتلاءم وروح العصر الذي نعيش فيه.

واتبع البحث المنهج التاريخي التحليلي، وقد قُسم إلى: مقدمة، وثلاثة موضوعات، وخاتمة.

تناولت المقدمة أهمية النظرية موضوع الدراسة، وأهداف البحث، ومنهجيته. وتناول الموضوع الأول من موضوعات البحث المرحلة الأولى من مراحل تطور النظرية التوليدية، وهي مرحلة البنى التركيبية. وتناول الموضوع الثاني مرحلة النظرية النموذجية والنموذجية الموسعة. والموضوع الثالث والأخير تناول نظرية العمل والربط، وبرنامج الحد الأدنى. أما الخاتمة فقد عرضت أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة اكتفت بعرض الجانب النظري والمنهجي لمراحل تطور النظرية التوليدية في مختلف مراحلها، ولم تتطرق إلى الجانب التطبيقي لهذه التطورات؛ لأسباب عدة منها:

١- إن مقاربات هذه النظرية مازالت في طور التكوين والتكامل، وإن جل ما طبق منها على العربية لا يتجاوز المرحلتين (الأولى والثانية) من مراحل تطورها.

٢- إن ما ترجم حول هذه النظرية وتطبيقاتها على العربية قليل جداً، لا يمكنـُنا من التطبيق الجدي لهذه المقاربات على العربية.

٣- بالرغم من نجاح تطبيق بعض المقاربات الأولية لهذه النظرية على العربية، غير أن بعض الباحثين العرب يرى عدم صلاحية هذه النظرية للتطبيق على العربية علماً وعرفاً، ومن هؤلاء الباحثين محمد الأوراغي في كتابه "الوسائط اللغوية – أ. أفول اللسانيات الكلية"[١] إذ يقول: "وأغاب ما يقدمه تشومسكي من القواعد والمبادئ التي يصفها نحوه بالكلية ليس له من العربية مثال إلا بإدخال ذلك التركيب عليها. ولإجمال القول في الموضوع فإن توظيف نحو تشومسكي من أجل إنتاج عبارات من العربية أو وصفها سيخلق لغة غريبة عن عربية سيبويه، وما وصف."، ويقول في موضع آخر: "تطالعنا تطبيقات المستعربين لنحو تشومسكي على العربية بما لا يليق علماً وعرفاً. إذ لا يتردد الواحد منهم، وهو يحلل جملاً منسوبة إلى العربية، بنعت هذه العربية بالشذوذ إذا لم تذعن بنية جملها لنحو غيرها. ولا ينتظر أن تحين الفرصة لرمي نحاتها بالغفلة وقصور النظر إذا قال أحدهم مالا يوافق نحو تشومسكي."

ولذلك كله اكتفت هذه الدراسة بعرض نظري للتطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية دون تطبيقها على العربية. كما اكتفت بالإشارة (في حاشية البحث) إلى المراجع التي حاولت تطبيق مقاربات هذه النظرية على العربية، دون التعليق عليها.

أولاً- المرحلة الأولى: مرحلة البنى التركيبية:

تعد مرحلة البنى التركيبية (Syntactic structures) أولى المراحل التي مرت بها النظرية التوليدية في تطوراتها النظرية والمنهجية، وتمثل الصورة الأولية المبسطة للنحو التوليدي، وبها يبدأ التأريخ لظهور هذا النحو، بخاصة بعد ظهور

كتاب تشومسكي (Chomsky) "البنى التركيبية" أو "التراكيب النحوية" (Syntactic structures)، الذي طبع في دار نشر هولندية سنة ١٩٥٧م، بعد أن رفضت دور النشر الأمريكية نشره آنذاك؛ بحجة غرابة محتواه عن السياق السائد في علم اللغة في ذلك الوقت.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الكتاب كان فصلاً من فصول بحثه المطول الذي ألفه سنة١٩٥٥م بعنوان "البنية المنطقية للنظرية اللغوية" (The logical structure of linguistic theory)، وقد رفضت دور النشر الأمريكية نشره لطوله المفرط، وعدم اشتماله على قضايا تهم المختصين في دراسة اللغة آنذاك، ثم نشر في نيويورك ولندن بعد عشرين عاماً من إعداده(٢). وكان تشومسكي قد تقدم بكتابه "البني التركيبية" إلى جامعة بنسلفانيا، ومنح عليه درجة الدكتوراه(٣).

وتنبع أهمية كتاب "البنى التركيبية" (Syntactic structures) من كونه أول أعمال تشومسكي التي تَعرف القراء من خلاله إلى بعض ملامح نظريته اللغوية الأولية، ومن أهم القضايا التي تناولها هذا الكتاب(٤):

١- الدعوة إلى تغيير الأسس الفلسفية التي يتأسس عليها البحث اللغوي آنذاك، فقد دعا تشومسكي في كتابه هذا إلى أن يتحول النظر إلى اللغة من نظرة سلوكية (ليس فيها إلا ما نجده في ظاهر الكلام، وأنه يجري تعلمها كما يجري تعلم أي سلوك آخر، وأن الإنسان يولد صفحة بيضاء) إلى النظر إليها على أنها نظام معرفي عقلي، لا يكفي لمعرفته وصف ما يظهر منه، بل يتعدى ذلك إلى تفسير طبيعة اكتسابه، واستخدامه ضمن ما تـفرضه حدود العقل البشري عليه وعلى غيره من النظم المعرفية أولاً، وضمن الصفات الخاصة بهذا النظام تحديداً، وأن الإنسان لا يولد صفحة بيضاء – بالنسبة للغة على الأقل-، بل يولد وعنده استعداد فطري موروث لاكتساب لغة بشرية.

وبهذه الدعوة يكون تشومسكي أول من نادى بتخطي النظرية الوصفية البنيوية السائدة آنذاك على نحو لم يكن مألوفاً، أو متوقعاً في ذلك الوقت.

٢- حدد تشومسكي في هذا الكتاب هدف النظرية اللغوية القادرة على التحليل والتفسير الصحيحين بقدرتها على تحليل مقدرة المتكلم أو كفايته اللغوية (Competence)

على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل، وعلى أن يتفهمها. ومن ثم يتركز عمل اللغوي على صوغ القواعد القادرة على إنتاج اللغة مادة البحث.

٣- أشار تشومسكي في هذا الكتاب إشارة عابرة إلى ما أسماه القواعد الكلية (Universal Grammar)، وقد عرفها بأنها: " قواعد قائمة على عدد قليل نسبياً من المبادئ العامة يكفي لتحصيل نتائج أنظمة القواعد المعقدة، والمسهبة الخاصة بكل لغة على حدة".

٤- كان جلّ تركيز تشومسكي في هذه المرحلة على علم التركيب (Syntax)، وقد دعا في هذا الكتاب إلى استقلالية المستوى التركيبي عن المستويات الأخرى كالمستويين: الصوتي والصرفي من جهة، والمستوى الدلالي من جهة أخرى.

٥- يعرض تشومسكي -من خلال رفضه لمنهج المدرسة الوصفية البنيوية في تحليل المعطيات اللغوية وتفسيرها- ثلاث طرق للتحليل اللغوي، ثم يفاضل بينها؛ ليصل في نهاية الأمر إلى أنسب الطرق، وهي الطريقة الأخيرة (طريقة النحو التحويلي)، وهذه الطرق الثلاث هي:

١- طريقة القواعد النحوية المحدودة Finite State Grammar.

٢- طريقة قواعد تركيب المركب في الجملة Phrase structure Grammar.

٣- طريقة النحو التحويلي Transformational Grammar.

أنماط التحليل اللغوي في هذه المرحلة:

تتسم أنماط التحليل للجملة اللغوية في هذه المرحلة بالأولية والبساطة، وبأنها أنسب إلى اللغة الإنجليزية منها إلى العربية. وقد قصر تشومسكي عمله في هذه المرحلة على الدقة الصوغية للقوانين، وعلى الخواص الرياضية لتلك الصياغة، وهذا ما فعله في المفاضلة بين الصياغات القواعدية الثلاث السابقة الذكر؛ ليصل في نهاية الأمر إلى أن طريقة النحو التحويلي هي التي تتيح لنا وصفاً ناجعاً لنظام القواعد اللغوية.

ومن ثم نراه يفترض وجود مستويين للبنية التركيبة: عميق، وسطحي، وتربط بينهما علاقة تحويلية تعمل على تغيير جانب أو أكثر من البنية التركيبة العميقة؛ لتصل بها إلى البنية السطحية التي تظهر فيها الجملة(5).

ولا يخفى على أحد أن مفهوم كلمة "قواعد" Grammar في المدرسة التوليدية يختلف عنه في المدرسة الوصفية البنيوية، وكلا المفهومين يخالف مفهوم القواعد في الدراسات اللغوية القديمة. ففي الدراسات النحوية القديمة كانت كلمة "قواعد" تعني: القوانين التي تُشَرع الاستعمال اللغوي، وتحافظ على سلامته وفق مقاييس معيارية ثابتة. أما في المدرسة الوصفية البنيوية، فهي تعني: وصف اللغة وصفاً موضوعياً في ذاتها ومن أجل ذاتها، ولم تَعدْ تعني القوانين التي يجب اتباعها في التعبير والكتابة حسب الأصول المعيارية التي يجب مراعاتها، بل اتخذت معنى دراسة اللغة دراسة علمية موضوعية(٦). أما في النحو التحويلي، فقد أصبحت كلمة "قواعد" Grammar تعني: " نظاماً من القوانين تتعهد وصف تركيب جمل لغة ما بطريقة غاية في الوضوح"(٧). أو بمعنى أوضح هي نظام من القوانين القادرة على توليد جمل اللغة أو تعدادها، بالإضافة إلى قدرتها على وصف تركيب الجمل وصفاً دقيقاً يسمح فقط بظهور الجمل الصحيحة نحوياً Grammatical، ويمنع ظهور الجمل غير الصحيحة نحوياً Ungrammatical.

ولعل من الأهمية بمكان – في هذه العجالة- أن نشير إلى أن تشومسكي اقتصر في هذه المرحلة الأولى على مكون واحد لا غير، هو: المكون التركيبي Syntactic Component، وهو المكون المسؤول عن توليد البنى العميقة وتحويلها إلى بنى سطحية منطوقة. ويتألف هذا المكون عنده في هذه المرحلة من مكونين، هما: المكون الأساس Base Component، والمكون التحويلي Transformational Component. وفيما يأتي عرض سريع لدور كل منهما في تحليل الجملة ودراستها في هذه المرحلة:

أ- المكون الأساس:

ويشتمل المكون الأساس Base component (في هذه المرحلة الأولى) على مجموعة قواعد بناء أو تكوين واحدة لا غير، أسماها تشومسكي " قواعد التركيب " Structure Rules. ثم أضاف إلى هذا المكون في المرحلة الثانية من مراحل تطور نظريته نوعاً آخر من القواعد أسماه المعجم Lexicon.

وتتألف قواعد التركيب من مجموعة من القوانين Rules مهمتها تكوين المعلومات اللازمة لتوليد الجمل الصحيحة، والمحتملة الصوغ في اللغة, وتتخذ هذه القوانين شكل قاعدة إعادة الكتابة، وهذه القوانين كما عرضها تشومسكي في كتابه Syntactic Structures هي(٨):

١- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي.	1- Sentence → NP + VP
٢- المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي	2- VP → Verb + NP
٣- المركب الاسمي ← مركب اسمي مفرد مركب اسمي جمع	3- NP → NP sing NP pl
٤- مركب اسمي مفرد ← أداة تعريف + اسم + علامة المفرد.	4- NP sing → T + N +
٥- مركب اسمي جمع ← أداة تعريف + اسم + علامة الجمع.	5- NP → pl T + N + s
٦- أداة تعريف ← أل.	6- T → The
٧- الاسم ← رجل، كرة، الخ.	7- N → Man, ball,
٨- الفعل ← فعل مساعد + فعل.	8- Verb → Aux + V
٩- الفعل ← (ضرب، أخذ ...).	9- V → Hit, Take…,etc
١٠- المساعد ← صيغ الفعل.	10- Aux → C (M) (have + en) (be + ing)
١١- صيغ الفعل.	11- M → will, can, may, shall,

ويمكن أن تتخذ هذه القواعد شكل الرسم الشجري Diagram، أو شكل الأقواس Brackets كالآتي:

- طريقة الرسم الشجري:

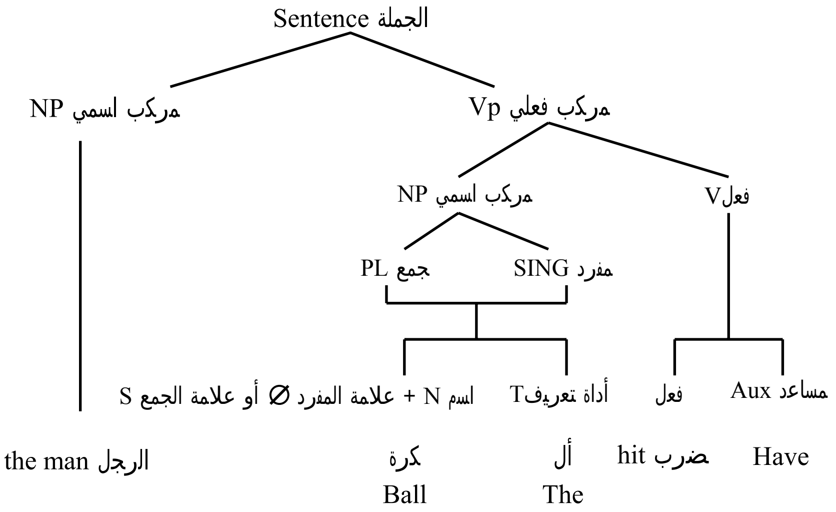
Sentence الجملة
NP مركب اسمي
Vp مركب فعلي
NP مركب اسمي
V فعل
PL جمع
SING مفرد
اسم N + علامة المفرد ∅ أو علامة الجمع S
أداة تعريف T
فعل
Aux مساعد
the man الرجل
كرة
Ball
أل
The
hit ضرب
Have

- طريقة الأقواس (Brackets):

[S ⟶ NP + VP] VP ⟶ Verb + NP] NP ⟶ T+N] N ⟶ T+N]]]

[الجملة "ج" ⟵ م س + م ف] م ف ⟵ ف +م س] م س ⟵ تعريف + س]]]

ملاحظة:

(ج = جملة). (م س = مركب اسمي). (م ف = مركب فعلي). (س = اسم). (ف = فعل).
(∅ = غير موجود). (السهم ⟵ = ما قبل ذيل السهم يتحول إلى ما بعد رأسه) .

(S = Sentence). (NP = noun phrase). (Vp = verb phrase). (N = noun).
(V = verb). (Pl = plural). (Sing = single). (T = the). (Aux = auxiliary)

والجدير بالذكر أن هذه القواعد والقوانين هي أنسب إلى الإنجليزية منها إلى العربية؛ مما يلزم الباحثين العرب في هذا المجال العمل على تعديلها؛ لتتناسب وطبيعة اللغة العربية.

ب- المكون التحويلي(٩):

المكون التحويلي " Transformational component" هو القسم الآخر من المكون التركيبي، ويحتوي على مجموعة قوانين، تُسمى القوانين التحويلية " Transformational Rules " أو القوانين التكميلية "Supplementary Rules"، وهي قوانين يبدل كل منها مؤشر الجملة بمؤشر آخر، بالإضافة إلى أنها قوانين تدرس العلاقات القائمة بين الجمل.

ومن أهم مهام هذه القوانين تحويل التركيب الباطني المجرد الذي يحتوي على معنى الجملة إلى التركيب الظاهري المحسوس، الذي يجسد مبنى الجملة وشكلها النهائي. وتنقسم هذه القوانين إلى: قوانين إجبارية Obligatory Rules، وقوانين اختيارية Optional Rules، كما تنقسم إلى دورية وأخرى غير دورية، وإلى قوانين مفردة وأخرى مزدوجة.

ومن القوانين والقواعد التحويلية في هذه المرحلة: قواعد الحذف Deletion، وقواعد التعويض (الإحلال) Replacement، وقواعد التوسع Expansion، وقواعد الاختصار (التقليص) Reduction، وقواعد الزيادة Addition، وقواعد إعادة الترتيب (التبادل) Permutation.

بعض المفاهيم والمصطلحات في هذه المرحلة:

امتازت هذه المرحلة بظهور بعض المفاهيم والمصطلحات التي لم تكن معهودة من قبل في الدرس اللغوي، ومن هذه المفاهيم والمصطلحات:

١- القدرة الإبداعية في اللغة:

المقصود القدرة الإبداعية في اللغة (Creativity Capacity): " الطاقة أو القدرة التي تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج وفهم عدد كبير، بل غير محدود من الجمل، التي لم يسمعوها قط، ولم ينطق بها أحد من قبل"(١٠).

وتعد هذه القضية من القضايا الهامة التي ترتبت على انتهاج تشومسكي المنهج العقلي في دراسة اللغة، وهي خاصة بالإنسان وحده ومن نتاج عقله المبدع كما يرى تشومسكي، ويدعو إلى دراستها بعناية واحترام. بالإضافة إلى أن هذه القضية أيضاً تعد من أكبر قضايا الخلاف بين المدرسة التوليدية والمدرسة الوصفية البنيوية في منهج الدراسة اللغوية.

٢- النحوية:

ويقصد تشومسكي بالنحوية "Grammaticality" ذلك النظام من القواعد الذي عن طريقه يولد متكلم اللغة الأصلي كل جمل اللغة، ويعطيها أوصافاً بنيوية مميزاً إياها من الجمل غير الصحيحة صوغاً، ثم يكسبها سمات صوتية ودلالية. أي أن مهمة النحو عند تشومسكي هي تمييز كل ما هو "نحوي" مما "ليس نحوياً" في اللغة، وأن النحو ينبغي أن ينتظم كل الجمل التي تكون مقبولة "نحوياً"، وكل الجمل النحوية فحسب(١١).

٣- الكفاية اللغوية (القدرة اللغوية) والأداء:

لفظة الكفاية اللغوية (القدرة اللغوية) هي الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي Competence(١٢)

وتعني "معرفة الإنسان الضمنية بقواعد لغته التي تقود عملية التكلم، أو هي قدرة المتكلم أو المستمع المثالي على الجمع بين الأصوات اللغوية ومعانيها الضمنية في تنسيق وثيق مع قواعد لغته"(١٣).

أما مصطلح الأداء performance فهو "استعمال اللغة في مواقف حقيقية"(١٤). وبصورة أوضح هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين، وفيه يعود المتكلم بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية التي تقود عملية التكلم(١٥).

ويعد ظهور مصطلحي الكفاية والأداء نتيجة طبيعية لانتهاج تشومسكي المنهج العقلي، أو ما يسميه "جيفري سامبسون" المنهج الاستبطاني(١٦).

والجدير بالذكر أن مصطلحي الكفاية والأداء أصبحا حجر الزاوية في المرحلة الثانية من مراحل تطور نظرية تشومسكي التوليدية.

٤- البنية العميقة والبنية السطحية:

البنية العميقة (Deep structure) عند تشومسكي هي البنية المجردة والضمنية التي تُحدد التفسير الدلالي، أو هي بنية شكلية ترتبط ارتباطاً مباشرًا بالمعنى، وليس بالصوت(١٧). وهي بنية ضمنية في ذهن المتكلم أو المستمع ولا تظهر في الكلام، ويتم توليدها عن طريق قواعد الأساس في المكون التركيبي، كم أنها تشكل مجالاً واسعاً لاكتشاف القواعد الكلية المشتركة بين اللغات البشرية.

أما البنية السطحية (surface structure) ، فهي: " ترتيب الوحدات السطحي الذي يحدد التفسير الصوتي، والذي يرجع إلى شكل الكلام العقلي الفيزيائي، وإلى شكله المقصود والمدرك"(١٨). أي أنها تمثل شكل الكلام المنطوق وصوره المتمثلة في أصوات لغوية، ومن جهة أخرى، تعتبر البنية السطحية الناتج الصوتي الحاصل والمتحول عن البنية العميقة نتيجة لتطبيق قوانين تحويلية معينة، فهي ترتبط بالبنية العميقة عن طريق قواعد التحويل وقوانينه.

وخلاصة القول في هذه المسألة أن قواعد الأساس في المكون التركيبي تولد البنية العميقة في ذهن المتكلم، ثم يقوم المكون التحويلي عن طريق قواعد تحويلية معينة بتحويلها إلى بنية سطحية منطوقة يتعامل بها المتكلم مع الآخرين.

٥- النحو الكلي:

النحو الكلي أو القواعد الكلية "Universal Grammar"" هي مجموعة قواعد " قائمة على عدد قليل من المبادئ العامة نوعاً ما، يجب أن يكون كافياً لتحصيل نتائج

أنظمة القواعد المعقدة والمسهبة الخاصة بكل لغة على حدة"(١٩). ويشكل النحو الكلي نظرية تفسيرية من نوع أعمق من النحو الخاص بلغة معينة، يمكن أن يعد هو الآخر نظرية تفسيرية(٢٠). ومن أهم هذه المبادئ أو القواعد العامة: فرضية الارتباط البنيوي، وفرضية الألف فوق الألف، ومبدأ الإسقاطات والمقولات الفارغة. وتعد هذه المبادئ والقواعد من تطورات المرحلة الثانية من مراحل تطور النظرية التوليدية؛ ولذلك سيتم توضيحها والحديث عنها هناك.

خصائص هذه المرحلة وأهميتها وملامح التطور فيها:

تميزت هذه المرحلة بوصفها المقاربة الأولية التي بنيت عليها أسس التطورات في المقاربات النظرية والمنهجية للمراحل التطورية التالية لها. ويمكننا تلخيص أهم خصائص هذه المرحلة وملامح التطور فيها في النقاط الآتية(٢١):

١- إنها حولت اهتمام الدرس اللغوي من وصف مظاهر السلوك اللغوي للمتحدثين، وتحليله إلى وصف نظام المعرفة العقلي الذي يكمن وراء هذا السلوك. وبذلك فإن هذه المرحلة تعد نقلة مفهومية أساسية أسهمت في تطور الأسس النظرية والمنهجية لعلم اللغة الحديث، وذلك من خلال رفضها لمعظم المبادئ والأسس التي نادت بها المدرسة الوصفية البنيوية رفضاً نابعاً من منطلقات فلسفية ومعرفية لغوية، مع عرضها لبدائل من المبادئ والأسس النظرية والمنهجية للتحليل اللغوي الأكثر توفيقاً(٢٢).

٢- إنها بذرت كثيراً من الأفكار الأولية التي تحولت في المراحل التالية إلى أسس ومبادئ هامة لمقاربات نظرية ومنهجية متطورة. ومن هذه الأفكار والمبادئ: النحو الكلي، وقضية الاكتساب اللغوي الفطري، والمعرفة اللغوية، ودور الحدس والتخمين في الوصف والتحليل، وشمولية عناصر التحليل اللغوي.

٣- ظهرت في هذه المرحلة ملامح رفْض تشومسكي لاستقلالية الدرس اللغوي، ودعوته إلى إقحام عدد من العلوم في دراسة اللغة، بخاصة الفلسفة، والرياضيات.

٤- كان لانتهاج تشومسكي -في هذه المرحلة- البحث عن الخصائص المنطقية والعقلية للغة، (وما يتصل بذلك من دراسات معقدة تتصل بدراسة العمليات النفسية الآلية التي تختفي وراء الأداء اللغوي)، وتعاونه مع علماء النفس في دراسة تلك الجوانب، وبخاصة مع العالم الشهير "جورجي ميلر"(٢٣)- أن شهدت السنوات الأولى

من العقد السادس من القرن العشرين مولد فرع جديد من فروع علم اللغة، وهو علم اللغة النفسي Psycholinguistic، الذي أخذ في النمو والتطور من ذلك الوقت.

٥- لعل أهم ما يميز هذه المرحلة أنها عرضت الأسس والمراحل العلمية والمنهجية التي اعتمد عليها تشومسكي في صوغ نظريته التوليدية، مثل: التحسس بوجود ظاهرة معينة، ووصف هذه الظاهرة بدقة وتوسع في معطياتها، والتعبير عنها بصورة فكرية، ثم وضع الفرضيات لتفسير هذه الظاهرة، وإخضاع الفرضيات للتجربة، ووضع الفرضيات الجديدة.

٦- تتمثل أهمية هذه المرحلة في اعتمادها قوانين تولد الجمل المختلفة تسمى قوانين الأساس، وأخرى تسمى القوانين التحويلية تقوم بتغيير بنية السلاسل الجملية التي ولدت عن طريق قواعد الأساس، بالإضافة إلى قوانين فونيمية صرفية Morpho-Phonemic تعطي كل مفردة معجمية تولدت عن القوانين السابقة الذكر خواصها الصوتية والصرفية الذاتية والسياقية.

٧- لم يتحدث تشومسكي في هذه المرحلة عن العلاقة بين النحو والدلالة لعدم وضوح الرؤيـة لديـه،

إذ كان يعتقد آنذاك أن القواعد التركيبية ذات كيان مستقل عن الدلالة، حتى ظن كثير من العلماء أن موقف تشومسكي من الدلالة لا يختلف عن موقف البنيويين الأمريكان في التحليل اللغوي، غير أن تشومسكي كان يقصد من وراء ذلك أن يبين أن العلاقة بين النحو والدلالة مسألة تجريبية، وأنه لا يمكن افتراض أن العلاقات والعمليات النحوية مبنية على أساس دلالي، أي أنه – في هذه المرحلة- كان معنياً بالممايزة بين النحو والدلالة، ولم يكن يقصد أن يبعد الدلالة عن النظرية اللغوية.

ثانياً- المرحلة الثانية: النظرية النموذجية والنموذجية الموسعة:

تجمع هذه المرحلة من مراحل التطورات النظرية والمنهجية لمقاربات النظرية التوليدية بين نموذجين: أولهما- النظرية النموذجية Standard Theory، وآخرهما- النظرية النموذجية الموسعة Extended Standard Theory. ولعل من أهم مسوغات الجمع بين هذين النموذجين في مرحلة واحدة عدم وجود حقبة زمنية طويلة بينهما، فقد ظهر النموذج الموسع بعد احتدام الخلاف بين تشومسكي ومؤيديه من

جهة، والمذهب المخالف لهم من جهة أخرى حول ما أثير من قضايا في كتاب تشومسكي "مظاهر النظرية التركيبية" Aspects of The Theory of Syntax، أو ما يمكن ترجمته بـ "جوانب من نظرية النحو" الذي يمثل النظرية النموذجية. وفيما يأتي عرض مجمل حول هذين النموذجين:

١- نموذج النظرية النموذجية:

ظهرت مقاربات هذا النموذج (Standard Theory) جلية واضحة في كتاب تشومسكي "جوانب من نظرية النحو" Aspects of The Theory of Syntax(٢٤)، الذي نشر عام ١٩٦٥م، وذلك بعد مرور ثماني سنوات على نشر كتابه الأول "التراكيب النحوية".

وقد أدخل تشومسكي -من خلال هذا النموذج- كثيراً من التعديلات على نظريته، حتى أصبحت أكثر إيجابية من صورتها الأولى التي تحدثنا عنها في المرحلة السابقة، **وفيما يأتي عرض مجمل لأهم التغيرات التي أضافها هذا النموذج**(٢٥):

أ- تطوير معايير نظرية لاختيار نموذج للقواعد دون آخر، وسبر غور دقائق النموذج القواعدي المقترح، والتعمق في بعض جوانبه التي لم يكن لها حظ كبير من التأمل والتدقيق في أول الأمر.

ب- تطوير عمل (المكون التركيبي) ومكوناته، حيث أصبح هذا المكون يشتمل على مكونين هما: المكون الأساس، والمكون التحويلي، وأصبح المكون الأساس يتألف من قواعد التركيب Structure Rules، ومن المعجم Lexicon، وهو مسرد يحوي المفردات المعجمية للغة مع خصائصها النحوية والصوتية والدلالية، وكذلك قوانين لإدراج هذه المفردات في السلسة النحوية، التي تولدها القوانين الأولى في المواضع التي تتطابق صفاتها مع صفات هذه المفردات.

جـ - تطوير قواعد التكوين، حيث أصبحت الجملة تتكون من: مركب اسمي + مركب مسند، والمركب المسند يتكون من: فعل مساعد + مركب فعلي... وهكذا، كما أضاف إلى هذه القواعد ما أسماه بالقواعد الصنفية Categorical Rules، وقواعد التصنيف الجزئي Sub Categorization Rules، التي تحدد انتقاء الفعل وفقاً لفاعله ومفعوله، وكذلك تعدد صنف الفعل من حيث الأصناف النحوية، التي يرد معها في المركب الفعلي.

وتتخذ هذه القوانين التكوينية بكل ما تحتويه عند تشومسكي في التحليل صورة الرسم الشجري، أو المشجر لتحليل الجملة إلى مؤلفاتها المباشرة بشكل مجرد يبين مختلف العلاقات القائمة بين عناصر التركيب، وانتماء المؤلفات إلى فئات معينة، كما هو موضح في الرسم الشجري الآتي(٢٦):

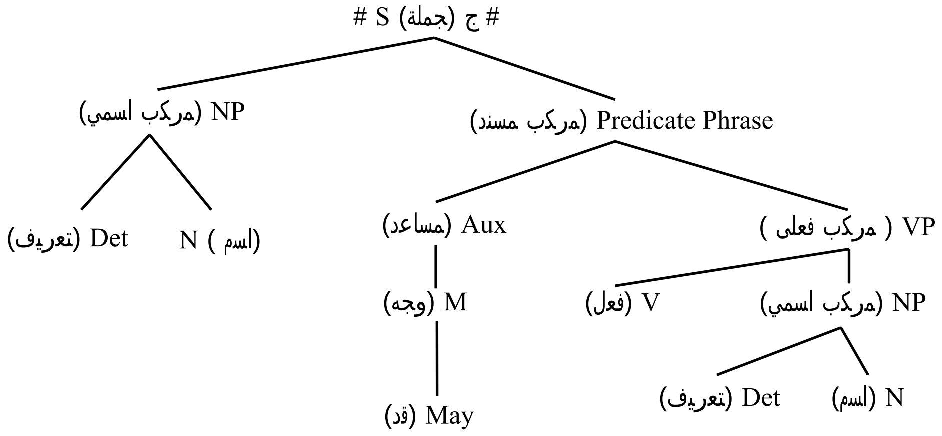

د- عرض تشومسكي في كتابه "جوانب من نظرية النحو" (Aspects of The Theory of Syntax) في هذه المرحلة بديلاً آخر لقواعد التركيب السابقة أكثر بساطة وقوة، لا يحتاج فيه إلى قوانين التصنيف الجزئي، غير أنه لم يعمل به في هذه المرحلة، وعمل به في المراحل التي تلت بعد ذلك. ويسمح هذا البديل بإنتاج سلسلة تنتهي بعناصر فراغية تحل محلها المفردات المعجمية التي تتناسب والسياق الذي تقع فيه.

هـ - إجراء بعض التعديلات في المكون التحويلي، حيث قُلصت وظيفة القوانين التحويلية بأن أُسندت عملية وظيفة التسلسل الدوري إلى قواعد تركيب الجملة، بحيث أصبحت هذه القواعد تستطيع أن تولد جملاً لغوية، وبذلك استطاع تشومسكي حل مشكلة الاكتناف والتتابع الموجود في الجمل، وبصورة أوضح حل مشكلة اللاتناهي في طول الجملة حين تتداخل الجملة الواحدة في الأخرى، وبدون حدود. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الوظيفة كانت في المرحلة الأولى من وظائف التحويلات المعممة، التي تعمل على دليلين نظميين لجملتين تدخل الواحدة منها في موضع مناسب في الأخرى. أما الآن فيمكن أن يظهر الرمز (ج) الذي يمثل "جملة" في

تعريفات بعض العناصر، وبهذا يحسب حساب التسلسل الدوري بواسطة قوانين بنية الجملة، وبذلك تنتفي الحاجة إلى التحويلات المعممة التي تربط بين الأدلة النظمية المتعددة. وفي المقابل أسندت للقوانين التحويلية في هذا النموذج وظيفة جديدة هي تصفية الجمل، أي عزل الجمل الصحيحة نحوياً عن الجمل غير الصحيحة نحوياً.

و- اتضح في هذا النموذج مفهوم البنية العميقة اتضاحاً تاماً، كما اتضحت العلاقات الوظيفية لمفردات الجملة داخل البنية العميقة كالفاعل، والمفعول به، والمسند، ... وغير ذلك، وأصبح لهذه المفاهيم تعريفات شبه عالمية.

ز- أصبح للدلالة في هذا النموذج مكون خاص، سمي المكون الدلالي Semantic component، يعمل على البنية العميقة فقط، وهذا من الإضافات التي أضافها تشومسكي على نظريته، ولم تكن موجودة في الطور الأول من أطوارها.

ح- عرض تشومسكي ثلاثة مكونات مترابطة للقواعد التوليدية والتحويلية، يشتمل كل مكون منها على نظام خاص من القواعد، وهذه المكونات هي: المكون التركيبي، والمكون الدلالي، المكون الفونولوجي(٢٧).

ط- بعد مرور خمسة أعوام من تأليف "تشومسكي" كتابه "ملامح النظرية النحوية"، أي في عام ١٩٧٠م قدم اقتراحاً لصياغة جديدة لقوانين البنية التكوينية التابعة للمكون التركيبي (المكون الأساس) تُظهر بشكل أكفأ العلاقات البنيوية وطبيعتها في الجملة ومكوناتها، عرفت باسم نظرية السين البارية (س-) X-bar Theory . وتتيح هذه الصياغة الجديدة لقوانين البنية التركيبية أن تحسب حساب التشابه المنتظم والمطرد بين المركبات ذات الرؤوس المختلفة، وتتيح لنا أيضاً أن نقدم وصفاً موحداً لبعض العمليات النحوية التي قد يشترك فيها أكثر من مركب نحوي، مثل: البناء للمجهول في الجملة، والمركبات الاسمية. وسنتناول بالحديث هذه النظرية –إن شاء الله- في المرحلة الأخيرة من مراحل تطور النظرية التوليدية.

ي- في إطار سعي المدرسة التوليدية لبلورة قوانين أكثر كفاية في هذه المرحلة توجه البحث إلى دراسة القيود على التحويلات، حيث تحدث تشومسكي عن مبدأ (الألف فوق الألف) A Over A، الذي يحكم عمل القانون التحويلي. ويقضي هذا المبدأ بأن القانون الذي يعمل على نقل مركب اسمي يقع ضمن مركب أكبر إلى مكان ما، لابد أن يكون عمله في المركب الاسمي الأكبر، وليس في المركب الاسمي الأصغر.

٢- نموذج النظرية النموذجية الموسعة:

بعد صدور كتاب تشومسكي "جوانب من نظرية النحو"، وظهور مبادئ نظريته النموذجية ظهرت خلافات عميقة بين تشومسكي وزملائه حول استجلاء دور الدلالة في القواعد، وعما إذا كان لهذه الدلالة دور في تحديد البنية العميقة للجملة أو في كتابة القوانين النحوية؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور منهجين: أولهما يمثله تشومسكي ومؤيدوه، عرفَ باسم الدلالة التأويلية Interpretive Semantic. ويرى أن التحويلات تغير من المعنى، وأن قوانين التأويل الدلالي يجب أن تعمل على مستوى البنية العميقة ومستوى البنية السطحية للوصول إلى التأويل الدلالي الصحيح. أما المنهج الآخر فيمثله المعارضون من تلامذة تشومسكي، وعرفَ باسم الدلالة التوليدية "Generative semantic"، ويرى أصحاب هذا المنهج أن التحويلات يجب ألا تغير من المعنى، ويحاولون تصور بنًى عميقة أكثر تجرداً وعمقاً من تلك التي تولدها لنا قوانين التركيب.

وقد سمى تشومسكي ومؤيدوه منهجهم السابق الذكر باسم "النظرية النموذجية الموسعة" Extended Standard Theory. وكان أول ظهور لملامح هذه النظرية (التي تمثل تعديلاً جوهرياً للنظرية النموذجية السابقة) في أعماله التي صدرت في عام ١٩٧٢م بعنوان: "دراسات الدلالة في القواعد التوليدية" Studies on Semantic in generative Grammar(٢٨)، وفي عام ١٩٧٣م بعنوان: "القيود على التحويلات" Conditions on Transformations(٢٩).

أما بالنسبة للإضافات والتطورات التي أحدثها هذا النموذج الموسع على النموذج السابق له فيمكن إجمالها في النقاط الآتية(٣٠):

أ- أصبح التمثيل الدلالي في هذا النموذج يعتمد على البنيتين العميقة والسطحية معاً، بينما كان في النموذج السابق يعتمد على البنية العميقة وحدها.

ب- الميل الشديد إلى التعميمات الكلية والمبادئ العامة التي تحكم شكل النظام، وعلاقة مكوناته الواحد بالآخر، والتي تحكم أيضاً عناصر هذه المكونات، فمثلاً أصبحت قوانين البنية التركيبية في المكون الأساس تخضع لنظرية السين البارية (X-Bar)، كما أصبح المكون التحويلي يتميز بعمومية تحويلاته، وخضوع هذه التحويلات لقيود عامة تحكم عملها.

جـ- ظهور تطور جديد في نظرية القواعد لم يكن موجوداً من قبل، عرف باسم نظرية الأثر Trace Theory، أُطْلِقَ عليه اختصاراً نموذج "ث" T- model، ويقضي هذا النموذج أن المركبات الاسمية عندما تنتقل من موضع إلى آخر تترك وراءها –في موضعها الأصلي- أثراً، يمكن النظر إليه على أنه فصيلة نحوية مثل الفصائل الأخرى، كالمركب الاسمي أو المركب الفعلي أو الاسم أو الفعل غير أنه غير ظاهر، أي أنه فصيلة غير معجمية Non Lexical، أو هو فصيلة فارغة لها مؤشر Index هو مؤشر المركب نفسه الذي نُقِلَ من موضع الأثر.

د- التقليل من الإسراف في استخدام القوانين التحويلية كما كان الشأن في النموذج السابق. فقد أدى السعي إلى تحديد القوة الواصفة لآلية التحويلات إلى الفصل بين تلك التحويلات الرئيسة، كتحويلات النقل التي تتوسط بين البنية العميقة والبنية السطحية من جهة، وقوانين الحذف والتغيير الأسلوبي وغيرها من جهة أخرى، إلى أن وصل الأمر في مراحل تطورية لاحقة إلى توحيد جميع تحويلات النقل في تحويل واحد عرِفَ باسم (انقل أ) Move a، الذي يقضي بنقل أي عنصر دون تحديد لهذا العنصر أو المكان المنقول منه، ويخضع إلى قيد واحد هو قيد التحتية Subjacency Constraint.

هـ- ارتباط المكونين الدلالي والفونولوجي بالمكون التركيبي عند البنية السطحية، وقد أصبح يطلق على المكون الدلالي في هذه المرحلة "الصورة المنطقية" Logical Form.

و- تعد هذه المرحلة نقلة تطورية للنظرية التوليدية من مرحلة الاهتمام بتقديم أنظمة قواعد ذات كفاية وصفية إلى مرحلة الاهتمام بمجال الكفاية التفسيرية لهذه الأنظمة المتمثلة في تخطيط ملامح نظرية لغوية عامة.

بعض المصطلحات والمفاهيم الجديدة في هذه المرحلة(٣١):

أدى تتابع التغيرات والتطورات في هذه المرحلة إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم لم تكن موجودة من قبل، ومن ذلك:

أ- المعجم في المكون الأساس (Lexicon): مجموعة من المفردات المعجمية في اللغة مع خصائصها النحوية والصوتية والدلالية، وقوانين لإدراج هذه المفردات في السلسلة النحوية المولدة في المواضع التي تتطابق صفاتها مع صفات المفردات.

ب- السمات الذاتية والانتقائية للمفردات: يقصد بالسمات الذاتية الصفات الخاصة بالمفردة التي لا تتغير بتغير سياق الكلام، مثل: (+حدث، +زمن... الخ). أما السمات الانتقائية فهي الصفات التي يجب أن تتصف بها العناصر التي ترد مع المفردة، مثل: (+فاعل، +عاقل) أو (-عاقل، -عامل).

جـ- قواعد التصنيف الجزئي Categorization Rules: وهي قوانين تحدد انتقاء الفعل وفقاً لفاعله ومفعوله، وكذلك تعدد صنف الفعل من حيث الأصناف النحوية التي يرد معها في المركب الفعلي.

د- مركب المسند Predicate Phrase: ويتكون عند تشومسكي ومؤيديه من: فعل مساعد + فاعل + مركب فعلي، الذي يتكون بدوره من: فعل + مفعول به، في حين يكون الفاعل ضمن المركب الاسمي المقابل لمركب المسند.

هـ- نظرية السين البارية (X ـ bar): تنص على أن كل مركب نحوي يتكون من رأس ومخصص يسبقه، وفضلة تليه، وأن الرأس يكون من نوع فضلة للمركب. ويعتبر كل مركب في هذه النظرية إسقاطاً أكبر، ويرمز له بالرمز (م س) أو ($س^{=}$)، وهو يتفرع إلى عنصرين هما: المخَصص والإسقاط المتوسط، الذي يرمز له بالرمز ($س^{-}$)، ويتفرع الإسقاط المتوسط بدوره أيضاً إلى عنصرين هما: رأس المركب، ويرمز له بالرمز (س)، والفضلة.

و- مبدأ الألف فوق الألف A over A.

ز- الدلالة التأويلية (الحملية) Interpretive Semantic.

ح- الدلالة التوليدية Generative Semantic.

ط- نظرية الأثر (الاقتفاء) Trace Theory.

ي- قانون انقل الألف Move a.

وقد سبق الحديث عن هذه المفاهيم في أثناء تناولنا للتطورات والتعديلات الحادثة في هذه المرحلة.

ك- قيد التحتية أو التبعية Subjacency Constraint: وهو قيد وضع على القانون (انقل الألف)، الذي وحدت فيه كل تحويلات النقل. ويقضي بأن عمل

التحويلات لا يتجاوز أكثر من حاجز واحد، وهذه الحواجز هي: المركب الاسمي (م س) والجملة (ج)، أو الجملة (ج) وحدها على اختلاف بين اللغات، أي أنه لا يمكن أن ينتقل عنصر من داخل جملة إلا إلى الجملة التي تليها فقط. أما أن ينتقل إلى جملة أخرى مستقلة فهذا لا يجوز؛ لأنه يكون بذلك قد اخترق حاجزين.

ثالثاً- المرحلة الثالثة: نظرية العمل و الربط ، وبرنامج الحد الأدنى:

قبل البدء في الحديث عن هذه المرحلة يجب التأكيد أولاً على أن التطورات التي مرت بها النظرية التوليدية ما هي إلاّ تحولات في النظر والاهتمام من مجال إلى آخر، ففي بداية ظهورها سنة ١٩٥٧م كان جلّ تركيزها منصباً على الاهتمام بتقديم تحليلات وأوصاف لغوية ذات قدرة صوغية عالية التحديد والدقة، ثم انتقلت إلى تقديم أنظمة قواعد ذات قدرة وصفية عالية، ثم تحول الاهتمام بعد هاتين المرحلتين إلى مجال الكفاية التفسيرية التي تمثلت في وضع ملامح عامة لنظرية لغوية تتسم بالاستبصار والتعمق، لا تحتوي على حدود عامة لنظام اللغة الداخلي (القواعد) فحسب، بل تساعد أيضاً على حل مشكلة اكتساب اللغة، ثم تحولت هذه الحدود العامة إلى مبادئ كلية تشكل الفطرة اللغوية الموروثة التي يمتلكها كل طفل لدى اكتسابه لغة قومه، وقد سميت هذه المرحلة باسم نظرية العمل والربط "Government & Binding Theory"، وما وصلت إليه في نهاية تطوراتها إلى ما يعرف باسم برنامج الحد الأدنى "Minimalist Program"، ولذلك نرى أن يتم تناول الحديث عن هذه المرحلة في قسمين: الأول- نظرية العمل والربط، والآخر- برنامج الحد الأدنى.

١- نظرية العمل والربط:

وسميت بذلك لاشتمالها على نظريتين فرعيتين هما: نظرية العمل Government Theory، ونظرية الربط Binding Theory . ويشار إليها اختصاراً في الإنجليزية بالرمز (G.B) ، وتسمى أيضاً بنظرية المبادئ والوسائط Principles & Parameters لاحتوائها على مبادئ عامة ووسائط التنوع التي تتصف بها نظم القواعد في اللغات البشرية.

وظهرت ملامح هذه النظرية لأول مرة في كتاب تشومسكي "محاضرات في العمل والربط" Lectures on Government & binding، الذي نشر في عام ١٩٨١م، ثم اتضحت معالمها في كتابه "المعرفة اللغوية – طبيعتها وأصولها

واستخدامها" Knowledge of Language – Its) (Nature, Origin, And Use الذي نشر في عام ١٩٨٦م، وفيما تلا ذلك من كتب صدرت بعد هذا الكتاب.

وقد وصف "نيل سميث" في التمهيد الذي أعده لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن" لتشومسكي نظرية العمل والربط هذه بأنها "أول مقاربة حقيقية مبدعة للغة طوال الألفين وخمسمائة سنة الماضية، وهي تختلف تصورياً اختلافاً شاسعاً عن التفسيرات السابقة للغة، سواء التقليدية منها أو التوليدية، وهو ما يجعل تشومسكي يرى أنها المرة الأولى التي ربما أمكن أن يسوغ فيها وصف النظرية اللغوية بأنها ثورية"(٣٢).

وفي إطار سعيه لحل "مشكلة اكتساب اللغة"، أو ما يسميها "مشكلة أفلاطون" افترض تشومسكي أن الملكة اللغوية لدى الطفل تضم مبادئ عامة تحدد خواص نظام القواعد الذي يتطور في ذهن مكتسب اللغة، أطلق عليها الحالة الأولية للملكة اللغوية، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة التي تصف الملكة اللغوية عند جميع الناس، وهي جزء من المواهب البيولوجية الموروثة لدى جميع البشر، وقد أطلق تشومسكي على هذه المبادئ العامة اسم القواعد الكلية أو النحو الكلي (Universal Grammar)، وهو مجموعة من المبادئ العامة التي تعم كل اللغات البشرية. ويشترط في نظام القواعد الكلية (النحو الكلي) أن يتسم بخاصيتين: أولهما أن يكون من الغنى بحيث تستطيع أدواته أن تحيط بكل نظم اللغات البشرية، والخاصية الأخرى- أن يكون محدداً بدرجة كبيرة بحيث لا يتاح لمكتسب اللغة غير مجموعة قليلة جداً من نظم القواعد حين يواجه المادة اللغوية التي يحدد على أساسها قواعد لغته المكتسبة(٣٣).

وخلاصة القول في تعريف نظرية العمل والربط (المبادئ والوسائط) أنها قائمة على عدد قليل من المبادئ العامة نوعاً ما يجب أن يكون كافياً لتحصيل نتائج أنظمة القواعد المعقدة والمسهبة الخاصة بكل لغة على حدة (٣٤). أما الاختلاف بين نظم قواعد اللغات البشرية فيمكن معالجته من خلال التنوعات الوسائطية التي تتضمنها هذه الوسائط Parameters، وهي خيارات محددة (ذات قيمتين) تحسب حساب التنوع بين نظم القواعد الخاصة المختلفة. ومن هذه التنوعات الوسائطية الرأس أولاً أو أخيراً(٣٥).

النظريات الفرعية (القوالب) التي تتكون منها نظرية العمل والربط (المبادئ والوسائط):

تتكون نظرية المبادئ والوسائط من مجموعة مبادئ عامة ووسائط تتوزع على قوالب متفاعلة فيما بينها، وما يدخل ضمنها من أفكار. وهذه الوحدات أو القوالب هي:

أ- نظرية السين البارية (س¯) X- Bar Theory.

ب- نظرية المحور أو نظرية الثيتا (- م) (⊖ Theory) Thematic theory.

جـ- نظرية الحدود Bounding theory.

د – نظرية الحالة Case Theory.

هـ- نظرية العمل Government Theory.

و- نظرية الربط Binding Theory.

وفيما يأتي تلخيص مجمل لكل قالب من هذه القوالب:

أ- نظرية السين البارية (س¯)(٣٦):

تعد نظرية السين البارية (س¯) X-bar Theory تطوير آخر لقوانين التركيب (بناء الجملة) في المكون الأساس بقصد تجسيد الخصائص العامة للمقولات المعجمية Lexical Categories في اللغات البشرية جميعها، وتستخدم مبادئ عامة تؤلف جزءاً من القواعد الكلية.

وتفترض هذه النظرية أن كل مقولة معجمية (ويرمز لها بالرمز س¯ X-bar) تتألف من رأس وفضلات Complements تتبعه، ومخَصص Specifier يسبقه. ويكون الرأس من نوع الفصيلة التي تنتمي إليها المقولة المعجمية، وتسمى المقولة باسم الفصيلة المعجمية التي ينتمي إليها الرأس. فالمقولة الفعلية رأسها فعل، والمقولة الوصفية رأسها صفة... وهكذا. والفصائل المعجمية في هذه النظرية الفرعية أربع فصائل رئيسة هي: الاسم (س – N)، والفعل (ف –V)، والصفة (ص-A)، وحرف الجر (ج-P). وترأس هذه الفصائل المقولات المعجمية، مثل: المقولة الاسمية (م س)، والمقولة الفعلية (م ف) ...الخ. أما المخصص Specifier الذي يسبق المقولة المعجمية فقد يكون (أداة التعريف أو التنكير، أو مركب الملكية الاسمي...). ويمكن توسيع (س¯) لتصبح (س=)، وبذلك تنقسم (س=) إلى مخصص + (س¯) ، وتنقسم (س¯) إلى (س¯) + ملحق، كما هو موضح في الرسم الشجري الآتي:

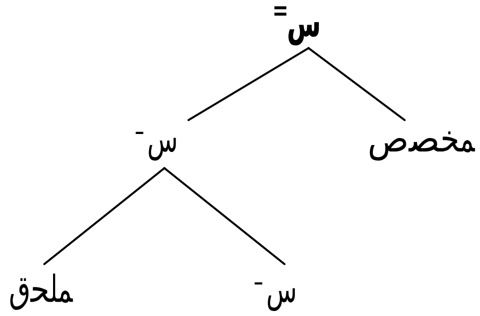

ثم يأتي بعد ذلك دور الوسيط Parameter، وهو وسيط تنوع اللغات البشرية في إحدى قيمتيه، وسيط الرأس أولاً (كما هو الحال في العربية والإنجليزية مثلاً)، ويكون فيها رأس المقولة قبل فضلته، أو وسيط الرأس آخراً (كما هو الحال في اليابانية مثلاً) حيث تسبق الفضلة رأس المقولة. وما على الطفل أو متعلم اللغة إلا أن يثبت الوسيط الملائم للغة التي يتعلمها، وبذلك يكون قد اكتسب نظم بناء المقولات المعجمية والتركيبية في لغته.

هذا ما يخص القسم الأول من البناء الجملي للغة، وهو يتعلق بدور نظرية السين البارية في تحديد البنية الداخلية للمقولات المعجمية وفق مبادئ عامة ووسائط ذات قيم محددة. أما القسم الثاني من البناء الجملي للغة فهو يتعلق بالمركبات الوظيفية Functional Phrases التي ليست مقولات معجمية، بل هي عناصر لا تكون محتوىً معجمياً واضحاً، مثل اللاصقات Affixes، وهي ذات وظائف نحوية محددة، مثل: الزمن، والتطابق كما هو الشأن في العربية والإنجليزية. ويقصد بالزمن هنا الفترة الزمنية التي وقع فيها الحدث، مثل: الماضي أو الحاضر أو المستقبل. أما التطابق فيقصد به توافق الفعل مع فاعله في أكثر من جانب كالجنس والنوع. ويجتمع الاثنان (الزمن والتطابق) تحت صيغة صرفية يمكن أن يرمز لها بالعربية (صر) التي تنقسم إلى تطابق (تط) وزمن (ز).

بالإضافة إلى ذلك كله هناك الجمل المكتنفة في جمل أكبر منها في بنية الجملة, وهذه الجمل المكتنفة قد تكون مركباً مصدرياً Complementizer Phrase أو ما يعرف في العربية بالمصدر المؤول على اعتبار أنها تبدأ بحرف مصدري، كالحرف المصدري (أن) وغيرها، كقولنا: الطالب علم أن الامتحان سيكون غداً. ويرمز لهذا النوع من المركبات بالرمز (م صر) أي مركب مصدري، ويرأس هذا المركب

الحرف المصدري. أما فضلته فتكون مركب الصرفة (م صر). وفي حالة عدم وجود مركب مصدري في الجملة يبقى رأس الفضلة فارغاً.

وخلاصة القول أن النمط الذي ترسمه نظرية السين البارية لبناء الجملة (في المستوى العميق) يمتد ويتسع ليشمل جميع البنى الداخلية للمقولات المعجمية والوظيفية، ولعل في الرسم الشجري الآتي توضيحاً لذلك(٣٧):

ج # محمد علم أن زيداً ساعد مسكيناً #

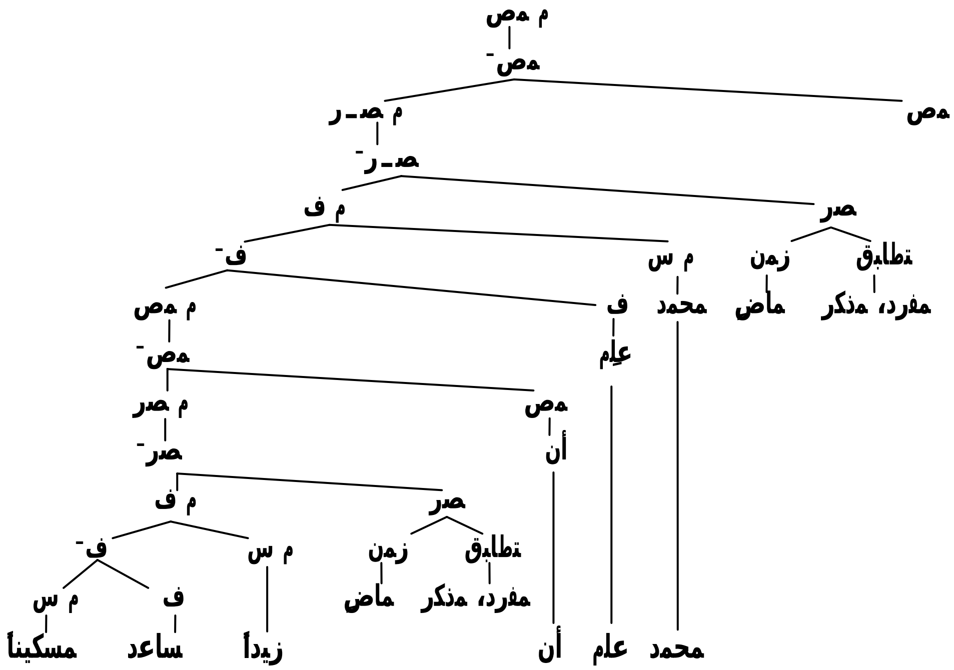
م مص
مص-
م صدـر
مص
صدـر-
م ف
صر
ف-
م س
زمن
تطابق
م مص
ف
محمد
ماض
مفرد، مذكر
مص-
علم
م صر
مص
صر-
أن
م ف
صر
ف-
م س
زمن
تطابق
م س
ف
ماض
مفرد، مذكر
مسكيناً
ساعد
زيداً
أن
علم
محمد

ملاحظة:

١- "م مص" = مركب مصدري. ٢- "مص" = مصدر أو حرف مصدري. ٣- "م صر" = مركب الصرفة. ٤- "صر" = صيغة صرفية. ٥- "تطابق" = توافق الفعل مع الفاعل في أكثر من جانب. ٦- "زمن" = الفترة الزمنية التي وقع فيها الحدث. ٧- "م ف" = مركب فعلي. ٨- "ف" = فعل. ٩- "م س" = مركب اسمي.

ب- نظرية المحور (- م) (٣٨):

تعد نظرية المحور (- م) Thematic theory (⊖ Theory) نظرية أخرى فرعية من نظريات النحو الكلي، وتختص بتحديد ملامح العلاقة بين المعجم والتراكيب (النحو). ويشتمل المعجم على مواد أو مداخل معجمية، يحتوي كل مدخل منها على سمات دلالية وصوتية وصرفية ونحوية يمكن إسقاطها لكل مفردة في التركيب من خلال مبدأ الإسقاط، بالإضافة إلى علاقة هذه المفردة مع غيرها من المفردات والمركبات الأخرى في التراكيب النحوية.

فالمدخل المعجمي مثلاً للمفردة "مات" في جملة "مات فلان": أنها فعل (أي ليست اسماً أو صفة)، وأنها تتطلب كياناً واحداً وهو الفاعل. بينما المدخل المعجمي للمفردة "منح" في جملة "منح القائد الجندي وساماً" أنها فعل يتطلب ثلاثة كيانات... وهكذا. ويسمى الفعل في الجملة الثانية: مسنداً" Predicate، وتسمى الكيانات التي وردت معه، وتعلقت به، وأكسبته معناه موضوعات "مشاركات" Arguments. وتختلف هذه الموضوعات من موضوع إلى آخر باختلاف الفعل أو المسند إليه بعامة، ويطلق على هذه الموضوعات Arguments في هذه النظرية الفرعية اسم الأدوار المحورية، أو أدوار(– م) (Thematic theory (⊖ Theory)). ويطلق على الذي قام بالفعل (المسند إليه أو الفاعل) الدور المحوري المنفذ Agent، وعلى الذي وقع عليه الفعل (المفعول) الدور المحوري المتلقي Patient، ويسمى الدور المحوري الثالث "هدفاً" Goal. فالأدوار المحورية (⊖ - Roles) هي الخصائص أو السمات الدلالية التي يحددها صدر الجملة (سواء كان مسنداً أو غيره) للمفردات التي ترد معه في الجملة الصحيحة نحوياً، أما القيود المفروضة على التحديد الملائم للأدوار المحورية، فيطلق عليها معيار المحور Theta Criterion.

وتتمثل هذه الأدوار المحورية لموضوعات كل صدر أو مسند بشبكة محورية (⊖ - grid)، فالشبكة المحورية للفعل "أكل" الذي يتعدى إلى مفعول واحد تتألف من < منفذ، متلقي > ، وتتألف الشبكة المحورية للفعل "منح" الذي يتعدى إلى مفعولين من < منفذ، متلقي، هدف >، وهكذا.

فالشبكة المحورية إذن هي التي تحدد الأدوار الدلالية التي ينتقيها المسند للموضوعات التي ترد معه، أي أن المسند أو صدر الجملة هو وحده فقط الذي ينتقي دلالياً عدداً محدداً من الموضوعات التي تحمل أدواراً محورية محددة، وهذا ما يطلق عليه الانتقاء الدلالي Semantic Selection.

ومما يجدر ذكره هنا أن هناك بجانب سمات الانتقاء الدلالي سمات أخرى تحدد الصنف التركيبي (النحوي) للمفردات، فمثلاً الفعل "قرأ" يأخذ فضلة (تكملة) واحدة هي (م س) "مركب اسمي" وتوسم هكذا [ـ م س]، والفعل اللازم "مات" لا يأخذ فضلة (تكملة)، أما الأفعال التي تأخذ فضلات أو مكملات مصدرية فتوسم هكذا [ـ م مص]. ويسمى هذا بالانتقاء الصنفي Category Selection، فالسمات الانتقائية الدلالية والصنفية للفعل "مات" < منفذ >، [ـ م س]، للفعل "أكل" < منفذ، متلقي >، [ـ م س] وهكذا.

وتظهر أهمية هذه النظرية الفرعية عندما تدرج ضمن نظرية السين البارية، وتتكامل النظريتان معاً في خدمة التراكيب الجملية. فتقوم نظرية المحور بإدراج المفردة في موقع الرأس، وتتولى نظرية السين البارية مهمة تنظيم الشكل العام لبنية الجملة وتركيبها. وفي الوقت نفسه تقوم

المفردة (التي أدرجتها نظرية المحور في موقع الرأس) بإسقاط سماتها الانتقائية الدلالية والصنفية على تلك البنية.

وبتكامل عمل هاتين النظريتين يمكننا أن نضمن عدم ظهور عناصر لا حاجة لها في الجملة، أي عناصر ليس لها أدوار محورية، أو جملة ينقصها بعض العناصر، وهذا ما يطلق عليه تشومسكي "الحمل أو التفسير الكامل" Full Interpretation، الذي ينص على أن كل عنصر يظهر في التركيب الجملي لا بد أن يكون له تفسيراً. ويعد هذا المبدأ من المبادئ العامة أو الكلية للغات البشرية.

جـ - نظرية الحدود (الفصل) (٣٩):

تعالج نظرية الحدود (الفصل) Bounding Theory -وهي نظرية فرعية من نظريات النحو الكلي- حركة العناصر وحدودها في بنية الجملة، أي أنها تهتم بحدود التغيير الذي يطرأ على بنية الجملة والعوامل التي تفرض هذه الحدود. ففي كل اللغات البشرية تنتقل عناصر التركيب في الجملة من موقع إلى آخر. ففي العربية ينتقل اسم الاستفهام إلى صدر الجملة، وينتقل المفعول إلى موقع الفاعل في الجملة المبنية للمجهول.

والجدير بالذكر أن حركة العناصر كان يطلق عليها في المرحلة الأولى من مراحل تطور النظرية التوليدية تحويلات الحركة أو القوانين التحويلية الخاصة بنقل العناصر وحركتها. وكان الاهتمام بها في تلك الفترة لكونها توضح الصلة بين مستويات البنية:

العميقة والسطحية، إلى أن جاءت المرحلة الثانية وتحول الاهتمام إلى البحث عن مبادئ عامة ذات صفة عالمية أو كلية فَوحدَت جميع قوانين الحركة وأُجمِلَت في قانون واحد أو مبدأ واحد عرف باسم "انقل الألف" Move a الذي سبق الحديث عنه في هذا البحث. ويقصد بالرمز "a" أي عنصر نحوي من أية فصيلة كان، فقد يرمز إلى المركب الاسمي (م س)، أو مركب الاستفهام (م-ميم)، أو فعل (ف)... الخ.

وتتكاتف هذه النظرية مع النظريات الفرعية الأخرى مثل نظرية السن البارية، ونظرية المحور وقوانين الإسقاط، ومبدأ "انقل الألف"، وقانون التحتية أو التبعية للوصول إلى قوانين كلية تضبط البناء التكويني النحوي والمعجمي للجملة وتصفها وصفاً دقيقا لا يسمح بظهور جمل غير صحيحة نحوياً.

د- نظرية الحالة الإعرابية (٤٠):

تهتم نظرية الحالة الإعرابية Theory Case بتفسير الحالات الإعرابية للمركبات الاسمية، وما يتبع ذلك من حركات إعرابية لبعض العناصر. وتنبع أهمية هذه النظرية الفرعية في نظام القواعد الكلية من كونها تقدم تفسيراً للحالات الإعرابية في مختلف اللغات الإنسانية، والتفسير من أهم ما يسعى إليه النحو الكلي.

ومن يتأمل الحالات الإعرابية في اللغات البشرية يجد أنها تختلف من لغة إلى أخرى، فهناك لغات ترتبط البنية الصرفية فيها بالعلاقات النحوية داخل الجملة كما هو الشأن في العربية، واللاتينية، والبولندية، والألمانية، والروسية، والآرية، والفنلندية، والهنغارية. ففي العربية والروسية مثلاً نرى بوضوح ارتباط الحركة الإعرابية (كالفتحة والضمة والكسرة وغيرها من المورفيمات الصرفية) بالعلاقات النحوية للمفردات داخل الجملة.

وهناك لغات لا يظهر فيها هذا الارتباط واضحاً مثل اللغة الإنجليزية، إذ لا تتغير صيغ الأسماء فيها بتغير علاقاتها النحوية في الجملة، ويقتصر فيها التغير على حالة الجر أو الإضافة (Genitive)، إذ يضاف في آخرها حرف ('s) عندما يضاف إليها أسماء أخرى. وأغلب ما يكون التغير واضحاً في الإنجليزية في الضمائر، فضمير المتكلم (I) في حالة الرفع، ويتغير إلى (Me) في حالة المفعولية، وإلى (My) في حالة إضافة اسم إليه. وهذا يدلل على وجود الإعراب في الإنجليزية غير أنه لا يظهر مثل ظهوره في العربية أو اللاتينية أو غيرها.

وصفوة القول أن مفهوم فكرة الإعراب المجردة (سواء أكانت ظاهرة في بعض اللغات أم غير ظاهرة في لغات أخرى) هو جزء مهم من نحو اللغات البشرية (النحو

الكلي)، وأن نظرية الحالة الإعرابية لا يقتصر اهتمامها على ما يظهر من تغيرات على أواخر الكلمات فحسب، بل ينصب اهتمامها على مفهوم التعلق بين المركبات الاسمية المختلفة وعناصر الجملة الأخرى؛ ولذلك فإن هذه النظرية الفرعية تنظر في تفصيلات تعيين الحالة الإعرابية المختلفة للمركبات الاسمية، وتقدم تفسيرات مسببة لظاهرة الحركات المختلفة، وذلك من خلال علاقة هذه النظرية الفرعية بغيرها من نظريات أو قوالب النحو الكلي الأخرى.

أما بالنسبة للعناصر التي تُعين الحالة الإعرابية، فهي العناصر التي لها تأثير واضح في عناصر أخرى، وهي التي تعطيها الإعراب. ويسمى هذا التأثير عملاً، والعمل Government هو علاقة بنيوية محددة أساسها التحكم المكوني Command Constituent ويرمز له في الإنجليزية اختصاراً بـ(C- Command)، وتنشأ هذه العلاقة البنيوية بين العناصر فتجعل أحدهما عاملاً والآخر معمولاً له، والعنصر العامل هو الذي يتحكم مكونياً في العنصر المعمول فيه.

وتفترض هذه النظرية الفرعية أن لكل مركب اسمي حالة إعرابية يعينها له أحد عناصر الجملة التي تعين الحالات، وهي تختلف باختلاف اللغات البشرية، ففي العربية مثلاً تعين كل الرؤوس (الفعل، والاسم، والحرف، والأسماء المشتقة) حالات إعرابية للعناصر التي تعمل فيها وتتحكم فيها تركيبياً، في حين يقتصر تعيين الحالات في الإنجليزية على الأفعال وحروف الجر.

وقد يحدد صنف الفعل أو نوعية الاسم طبيعة تعيين الحالة الإعرابية، فمثلاً الأفعال اللازمة في العربية لا تعين حالة النصب لمركبات اسمية، وكذلك الحال بالنسبة للأسماء المشتقة التي لا تعمل. أما في الإنجليزية، فالأفعال والحروف تعين حالة إعرابية واحدة اصطلح على تسميتها بالمصطلح Accusative أي النصب.

وهذا هو النوع الأول من أنواع تعيين الحالة الإعرابية، وهو يستند كلياً إلى صيغ محددة من العلاقات البنيوية؛ ولذلك أطلق عليه اسم "الحالة الإعرابية البنيوية" Structural Case، ويتم تعيين الحالة الإعرابية في هذا النوع في المستوى السطحي للبنية. أما النوع الآخر من تعيين الحالة الإعرابية فهو ما أطلق عليه "الحالات الإعرابية المتأصلة" Inherent Case، وهذا النوع خاص ببعض العناصر التي تسمى "المسند" وهي تعين ذاتياً حالة إعرابية لعنصر آخر يخضع لها، ولا يعتمد هذا التعيين كما في النوع الأول على مجرد العلاقة البنيوية البحتة بين العناصر كما هو الشأن في اللغة الألمانية. والجدير بالذكر هنا أن تعيين الحالة الإعرابية في هذا النوع يتم في المستوى العميق للبنية.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه ليس كل مبدأ من مبادئ هذه النظرية يصلح للتطبيق على اللغة العربية، فمثلاً هناك مبدأ هام في هذه النظرية الفرعية يقضي بأن الجوار لازم بين العنصر الواسم للحالة الإعرابية، والعنصر الذي يوسم بها. وهذا المبدأ لا تلتزم به كل اللغات بخاصة اللغة العربية، إذ لا يعتبر الجوار شرطاً لازماً لتعيين حالة الرفع أو النصب أو الجر. وبالإضافة إلى أن هناك خصيصة أخرى من خصائص نظرية الحالة الإعرابية لا تتفق وجميع اللغات البشرية، ألا وهي مسألة اتجاه تعيين الحالة الإعرابية، فهناك لغات يكون اتجاه تعيين الحالة الإعرابية فيها إلى اليمين كالعربية والإنجليزية، بينما هناك لغات أخرى كاليابانية يكون فيها إلى اليسار، وهذا الاختلاف يرتبط بوسيط الرأس أولا أو أخيراً.

وكغيرها من النظريات الفرعية في نظام النحو الكلي، فأن نظرية الحالة الإعرابية لا يتحقق عملها إلا بتشاركها مع غيرها من النظريات الفرعية، وهو ما يشكل لنا في نهاية الأمر نظاماً لغوياً متكاملاً ضمن نظام قواعد النحو الكلي.

هـ - التحكم المكوني ونظرية العمل (٤١):

تعد نظرية العمل والتحكم المكوني Government Theory & C- command من أهم النظريات الفرعية في نظرية العمل والربط (المبادئ والوسائط)؛ لأنها تحدد مفهوم العمل وأسسه ومبادئه، كما تسهم في تفسير بعض الظواهر في نحو اللغات البشرية. والأهم من ذلك أن كثيراً من النظريات الفرعية في النظرية الكلية مثل (تعيين الحالة الإعرابية، والربط بين الضمائر وما يعود عليها، والعناصر الفارغة، وبعض الحدود الموضوعة على حركة العناصر) تعتمد عليها في التطبيق، ولا تستطيع العمل بدونها؛ ولذلك سميت نظرية القواعد الكلية باسمها (نظرية العمل والربط).

ومفهوم العمل Government -كما سبقت الإشارة إليه- هو علاقة بنيوية محددة أساسها التحكم المكوني Command Constituent تنشأ بين العناصر، فتجعل أحدهما عاملاً والآخر معمولاً له، والعنصر العامل يتحكم مكونياً في العنصر المعمول. وتختلف علاقة "التحكم المكوني" C- Command عن علاقة المؤاخاة بين عنصرين، كما تختلف عن علاقة الهيمنة (هيمنة عنصر على عنصر تحته). فالتحكم المكوني لعنصر في عنصر آخر يعني أن العنصر الأول يتفرع من عقدة تشرف على العنصر الثاني. ومن أمثلة ذلك في العربية الضمير الانعكاسي (هاء) في قولنا: "فلان يحاسب نفسه"، حيث يتحكم فيه مكونياً المركب الاسمي "فلان"؛ لأن الضمير الانعكاسي يتفرع

من عقدة تشرف على المركب الاسمي (فلان)؛ لذلك يقال أن المركب الاسمي الذي يعود عليه الضمير الانعكاسي يتحكم مكونياً في هذا الضمير، شرط أن يكون في الجملة نفسها. بخلاف الضمائر المنفصلة أو المتصلة التي لا تعود على مركب اسمي يرد في الجملة نفسها، فإن هذا المركب الاسمي لا يتحكم مكونياً في هذه الضمائر. ومن هنا يمكننا أن نصوغ علاقة التحكم المكوني في القانون الآتي:

يتحكم العنصر الأول (أ) مكونياً في العنصر الثاني (ب) فقط إذا توافر شرطان معاً، وهما:

الأول- إذا كان العنصر الأول (أ) لا يشرف تركيبياً على العنصر الثاني (ب).

الثاني- إذا كان العنصر الذي يحدد مجال التحكم (غ) يشرف على العنصر الأول (أ) هو نفسه الذي يشرف على العنصر الثاني (ب)(٤٢).

فالعمل إذن يقتصر على بعض العناصر دون غيرها كالرؤوس المعجمية، مثل: الاسم، والفعل، وحرف الجر، والصفة، أو الرؤوس غير المعجمية، مثل: تطابق (تط) الذي هو رأس مركب التطابق، أو مثل: العنصر الصرفي (صر) الذي هو رأس مركب الصرفة. ويجب التأكيد هنا أن عمل عنصر ما ينحصر في معموله على وجه العموم، ولا يصل هذا العمل إلى أجزاء ومكونات هذا المعمول؛ لأن المعمول يعد إسقاطاً أكبر يكون حاجزاً بين عمل العنصر وأجزاء معموله، ولذلك قيل أن الإسقاطات الكبرى هي حواجز على العمل، ولا يمكن لعلاقة العمل تخطي هذه الحواجز.

أما عن أهمية علاقة العمل في تعيين الحالة الإعرابية، فتظهر في حالة وجود أكثر من عنصر يعين الحالة الإعرابية لمركب اسمي ما، وهنا يأتي الحل من خلال مبدأ مهم من مبادئ نظرية العمل، وهو مبدأ تعيين الحالة الإعرابية الذي ينص على أن الحالة الإعرابية تُعين وفقاً لشروط العمل، أي أن علاقة العمل هي التي تحدد العنصر الذي يعين الحالة الإعرابية لمركب اسمي معين، وبصورة أوضح فإن علاقة العمل تقضي بأن يقتصر تعيين الحالة الإعرابية لعنصر من العناصر على معموله ومخَصصه.

ولنظرية العمل أدوار أخرى كثيرة لها أهميتها في نظم القواعد الكلية لا يمكن الإحاطة بها في هذه العجالة. ومن ذلك دور نظرية العمل في قضية العناصر الفارغة. ويقصد بالعناصر الفارغة (كما سبقت الإشارة إليه في نظرية الأثر "الاقتفاء") هو ما يتركه نقل المركب الاسمي من أثر في مكانه الأصلي، كما هو الحال فيما

يتركه مركب الاستفهام من أثر وراءه عندما ينتقل إلى بداية الجملة. وكذلك ما يتركه المركب الاسمي من أثر وراءه عندما ينتقل إلى مكان ما في الجملة، وأيضاً ما يعرف بعنصر (الضم) "PRO"، الذي يمثل موقع الفاعل غير المرئي، أو ما يعرف بالضمير المستتر في قولنا: "كلنا يريد مناقشة القضية"، فالضمير المستتر الواقع فاعلاً للمصدر (مناقشة) يسمى عنصر (ضم) Pro. وترى نظرية العمل أن عنصر (الضم PRO) غير معمول فيه، فهو لا يظهر في مواقع المعمول فيها كموقع المفعول.

ومن هذه الأدوار المهمة التي تؤديها نظرية العمل دورها في علاقة الربط Binding التي تعبر عن خصائص علاقات الإحالة Reference بين العناصر المختلفة، وهذا ما سيتناوله البحث في النظرية الفرعية التالية.

و- نظرية الربط (٤٣):

تُعْنَى "نظرية الربط Binding Theory" وهي نظرية فرعية من نظريات النحو الكلي بعلاقات الإحالة (Reference) بين العناصر المختلفة في الجملة، خصوصاً الإحالة المشتركة لعنصرين اثنين، كما تُعنَى بالسياق النحوي الذي يحكم هذا الاشتراك في الإحالة. فقد يشترك عنصران أو مركبان في الإحالة على شيء معين، وتُسمى هذه الإحالة المشتركة بالربط (Binding)، ويسمى العنصر الذي يحيل على شيء أحال عليه عنصر آخر من قبل عنصراً "مربوطاً"، أي أن له "سابقاً" يحمل القرينة نفسها. أما إذا لم يكن له "سابق" فيسمى "حراً"، أي ليس هناك عنصر آخر يحمل ذات القرينة، فيحيل عندئذ على الشيء نفسه الذي يحيل عليه العنصر الأول.

ويقصد بمصطلح "السابق" هنا العنصر الذي يشترك مع العنصر المحيل عليه بالقرينة، ولا بد أن يتحكم هذا السابق مكونياً "C- Command" بالعنصر الذي يشترك معه في الإحالة. وقد سبقت الإشارة إلى أن مصطلح "التحكم المكوني" يعني وجود علاقة بين عنصرين لا يشرف أحدهما على الآخر فيها، وأن أول مركب يشرف على العنصر المتحكم هو نفسه الذي يشرف على العنصر المتحكم فيه.

وتقسم نظرية الربط المركبات الاسمية (تبعاً للإحالة أو عدمها) أنواعاً أربعة:
أولها- اسم العلم، كما في قولنا: خالد لام أصدقاءه، فاسم العلم هنا "خالد" يحيل على شخص أو كائن خارج السياق اللغوي للجملة، فهو تعبير إحالي Referential ويرمز له باللفظ "تعبير- ح"r- expression". والتعبيرات المحيلة لا ترتبط بقرينتها بأي تعبيرات أخرى سابقة لها داخل الجملة أو السياق؛ ولذلك فهي تُسمى "حرة" أي غير

مربوطة أو محالة، بل هي محيلة. والنوع الثاني من المركبات الاسمية هو المضمرات، مثل ضمير المفعول "ها" في قولنا: ليلي ساعدتها، وهذا النوع دائماً يحيل على عنصر آخر يشترك معه في قرينته، أي أنه يعود على سابق له خارج الجملة، وليس له أن يعود على سابق في الجملة نفسها؛ ولذلك فهو "حر" في جملته. والنوع الثالث ما يعرف باسم العوائد Anaphors، مثل الضمير الانعكاسي "نفسها" في قولنا: ليلى لامت نفسها، حيث يحيل الضمير العائد "نفسها" في هذه الجملة على سابق له في جملته وهو هنا "ليلى" وليس غيرها. ولذلك يسمى مربوطاً بسابق له في جملته، ولا يصح أن يكون حراً. أما جملة "علي ظن أن محمداً لام نفسه" فإن ضمير العائد "نفسه" لا يحيل على "علي" على الرغم من أنهما في الجملة نفسها، بل يحيل على محمد. وكذلك جملة "علي ظن أن محمد لامه" فالمضمر "ضمير المفعول" لا يعود أو يحيل على "محمد"، بل يحيل على "علي". وقد سبق أن قلنا إنه "حر"؛ ولتفسير ذلك أوجدت النظرية ما يعرف بـ "المجال المحلي" أو "مجال الربط" الذي عرفته نظرية العمل السابقة بأنه: "مجال العمل الذي يقع تحت إشراف أول أو أقرب صنف عامل وفاعله (مخصصه)، أي أن المجال -الذي يرْبط فيه الضمير الانعكاسي، والذي لا بد أن يبقى فيه المضمر حراً- يبدأ من عبارة تمثل إسقاطاً أكبر تضم العنصر الذي يعمل في الاسم أو المضمر أو العائد ومخصص ذلك العنصر العامل"، ولذلك يمكن أن تكون مبادئ الربط على النحو الآتي:

العائد مربوط في مجاله المحلي، والمضمر حر في مجاله المحلي، والتعبير المحيل (كاسم العلم) حر.

أما عن علاقة الربط بين هذه العناصر الثلاثة فيمكن إدراجها على النحو الآتي:

يربط العنصر (أ) العنصر (ب) فقط، بشرطين: الأول- أن يتحكم العنصر (أ) مكونياً في العنصر (ب)، والشرط الآخر- أن يحمل العنصران (أ) و (ب) قرينة مشتركة.

ويمكن تمييز هذه الأنواع الثلاثة من المركبات الاسمية من خلال سمات معينة مثل: (+ عائد a +) أو (- عائد a –)، و(+ مضمر p +) أو (- مضمر p -)، هكذا: ضمائر النفس الانعكاسية (+عائد a + ، – مضمر p –). الضمائر (-عائد a - ، + مضمر + p). التعبيرات المحيلة (أسماء الأعلام مثلاً) (-عائد a -, + مضمر p +).

أما النوع الرابع والأخير من أنواع المركبات الاسمية في نظرية الربط فهو العناصر الفارغة، أو الأثر الذي يتركه عنصر في الموقع المنقول منه إلى موقع آخر،

مثل ما يتركه نقل المفعول إلى موقع الفاعل في الجملة المبنية للمجهول، كما في جملة: (قُتِلَ اللص – أثر "ث").

وترى نظرية الربط أن هذه الآثار لابد أن تكون مربوطة بسابقتها في مجالها المحلي. ويوصف هذا الأثر بـ (+ عائد a +) و (- مضمر p –)، غير أنه عائد غير ظاهر بعكس العائد الظاهر مثل الضمير الانعكاسي. أما بالنسبة للأثر الذي يتركه انتقال مركبات الاستفهام، فهي على خلاف آثار المركبات الاسمية السابقة، إذ لا يكون أثرها مربوطاً ولا يحيل إلى الاسم، ويربط فقط بمركب الاستفهام نفسه، وهو بذلك يشبه الأسماء الظاهرة المحيلة، ومن ثم فهو يحمل السمـات (- عائد a -) و (- مضمر p –).

ويمكن تلخيص أهم ملامح التطور في نظرية العمل والربط (المبادئ والوسائط) في النقاط الآتية:

- تعد هذه النظرية أول مقاربة حقيقية مبدعة في دراسة اللغة، وتفسير ظواهرها تفسيراً حقيقياً منذ نشأة علم اللغة حتى ظهور هذه المقاربة.

- إنها تقدم تفسيرات حقيقية تختلف اختلافاً شاسعاً عما سبقها من تفسيرات سواء في علم اللغة التقليدي أو التوليدي.

- إنها تسعى لمعرفة المبادئ العامة التي تحدد خواص نظام القواعد الكلي الذي يتطور في ذهن المتكلم أو مكتسب اللغة.

- تتكون هذه النظرية من نظريات فرعية، أو قوالب قائمة على عدد قليل نسبياً من المبادئ العامة التي ينبغي أن تكون كافيه لتحصيل نتائج أنظمة القواعد المعقدة والمسهبة الخاصة بكل لغة على حدة، بينما تُعالَج الاختلافات بين نظم قواعد اللغات البشرية من خلال التنوعات الوسائطية التي تتضمنها هذه الوسائط.

- تتكامل هذه النظريات الفرعية ضمن النظرية الكلية (المبادئ والوسائط) في العمل لتشكيل البنية الجملية وتفسيرها. وقد أثبتت الدراسات اللغوية أفضلية هذه النظرية التعدديـة لنظـام القواعد في إعطاء تفسيرات دقيقة وصحيحة لكل تعقيدات هذا النظام الكلي.

- تمثل هذه النظرية نقلة مفهومية علمية كبيرة في تاريخ القواعد التوليدية، فقد قدمت قوالبها (نظرياتها الفرعية) تفسيرات أسهل وأكثر مقبولية لنظام القواعد الكلي من التفسيرات السابقة التي كانت تتسم بالاعتباطية في تفسير هذه الظاهرة أو تلك.

٢- برنامج الحد الأدنى (٤٤):

بدأت ملامح برنامج الحد الأدنى **Minimalist Program** في الظهور عام ١٩٩٣م، وبخاصة فيما قدمه تشومسكي في ورقته البحثية بعنوان: "برنامج الحد الأدنى للنظرية اللغوية" A minimalist Program for linguistic Theory، والذي طبع في معهد (M.I.T)، ثم تبع ذلك مؤلفات عدة لتشومسكي وزملائه من أجل تطوير هذا البرنامج وتعديله.

ويعد هذا البرنامج مقاربة جديدة لنظرية القواعد الكلية تمثل تحولاً جذرياً في مسار النظرية التوليدية، حتى يظن المطلع على حيثيات هذه المقاربة أنها لا تمت بصلة إلى ما سبقها من مقاربات نظرياً ومنهجياً، ولعل ذلك نابع من أسباب عدة، أهمها:

- التخلص من كثير من التقنيات الوصفية والتفسيرية التي كانت تستعمل في الأطوار السابقة للنظرية التوليدية، وتقليص هذه الوسائل إلى الحد الأدنى من المبادئ والوسائط.

- استخدام مصطلحات جديدة لم تكن تستخدم من قبل، وهو الأمر الذي قد يدل على تغير جذري في الأسس النظرية التي اعتمدت سابقاً، كما يدل على عدم كفاية التسميات السابقة لبعض المصطلحات والمفاهيم.

- تحول الخطاب اللغوي من مشابهته للخطاب العلمي في حقلي الفيزياء والكيمياء في الأطوار السابقة إلى خطاب متأثر بعلم الحوسبة في هذا البرنامج.

غير أن تشومسكي أكد غير مرة أن برنامجه "الحد الأدنى" يمثل تقدماً إلى الأمام، وليس تغيراً في اتجاه الدرس اللغوي، وأنه تطور طبيعي لما سبقه من مقاربات، كان لا بد أن توصل نتائجها الطبيعية إلى مثل هذا الاتجاه الجديد، الذي يعد استمراراً للتقليد النظري في المدرسة التوليدية التي تسعى لطرح مقولات بسيطة وكلية حول اللغات البشرية.

ويصف "نيل سميث" هذا البرنامج بأنه "محاولة جذرية لإعادة التفكير في أسس مشروع البحث اللغوي كما يراه تشومسكي، وهو يتخلى عن جميع الصيغ غير الضرورية من الناحية النظرية أو التي تفرضها الضرورة العملية Empirical، وتلك هي الشروط المألوفة في العلوم. وتعني إعادة التفكير هذه التخلي عن كثير من الوسائل الوصفية في الأشكال المبكرة من النحو التوليدي –بل حتى تلك الاختراعات الناجحة كمستوى البنية العميقة ومستوى البنية السطحي- وهو ما ألجأ إلى البحث عن تفسيرات جديدة"(٤٥).

ويؤكد تشومسكي أن برنامج الحد الأدنى لم يبلغ بعد أن يكون نظرية، فهو لا يعدو أن يكون برنامجاً لتحديد نوع معين من المقاربة البحثية، كما يؤكد أن أية نظرية للغة يجب أن تقترح صلة بين الصوت والمعنى، أي بين تمثيلات النطق وتمثيلات الخصائص المنطقية للكلمات والجمل، ولذلك يجب أن يحدد النحو مستويين من التمثيل، هما: الصورة الصوتية Phonetic Form، والصورة المنطقية Logical Form، وأن يحدد الصلة بينهما(٤٦).

ولعل من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن ظهور برنامج الحد الأدنى كان نتيجة طبيعية لتطور مبدأ أقره تشومسكي في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين ضمن نظرياته الفرعية المتعددة للقواعد، ويعرف هذا المبدأ بمبدأ "الحمل أو التفسير الكامل" Full Interpretation، الذي يقضي بأن لا شيء في بنية الجملة يبقى دون تأويل "تفسير"، أي لا يجوز أن يظهر في تمثيل البنية الجملية غير العناصر الضرورية للحمل. وأسمى تشومسكي هذا المنحى "مبدأ الاقتصاد" Economy Principle، الذي أدى في نهاية الأمر إلى ظهور برنامج الحد الأدنى. ويشير مبدأ الاقتصاد هذا إلى أنه لا بد أن تقتصر التمثيلات البنيوية للجملة على العناصر الضرورية فعلاً في توليد الجملة؛ ولتحقيق ذلك افترض تشومسكي في برنامج الحد الأدنى وجود صورتين للبينة الجملية اللغوية. الأولى: "الصورة الصوتية" Phonetic Form، ويشار إليها اختصاراً بـ (PF)، وهي التي تربط الجملة بعالم الأصوات. والصورة الأخرى "الصورة المنطقية" Logical Form (LF)، وتمثل صلة الوصل بين الجملة وعالم المفاهيم والتصورات. فالصورة الأولى إذن تبين كيفية نطق الجملة، والأخرى تبين كيف يتم تأويل الجملة.

ويرى تشومسكي أن هذين المستويين هما فقط المستويان الضروريان الوحيدان، أما التمثيلات الأخرى والمستويات الأخرى كالبنية العميقة والبنية السطحية فلا ضرورة نظرية لافتراضهما. وبذلك يكون تشومسكي قد استغنى في برنامجه هذا عن أهم اختراع له في مقارباته السابقة، وهو مستوى البنية العميقة ومستوى البنية السطحية، اللذان كانا يمثلان حجر الزاوية في مقارباته السابقة.

كما يرى تشومسكي أن مقبولية أي نظام لغوي تقضي بأن لا يشتمل إلا على الأدوات والآليات والعناصر التي يحتاج إليها في إنتاج الاشتقاقات اللغوية والتمثيلات البنيوية للبنيتين الصوتية والمنطقية. ولتحقيق ذلك يزعم تشومسكي أنه يحتاج بداية إلى شيئين اثنين هما: معجم يشتمل على المفردات مقرونة بخصائصها المختلفة: الصوتية،

والصرفية والنحوية، والدلالية، وآلية نحوية لصياغة البنى النحوية للجملة أسماها نظام الحوسبة System Computational. ولبيان عمل آليات برنامج الحد الأدنى يمكننا عرض الملامح الرئيسة له بصورة مجملة تتفق وطبيعة هذا البحث، ولكن قبل هذا العرض المجمل يجب التأكيد أن ملامح هذا البرنامج وقضاياه مازالت في طور التكوين والتشكل، ولم تصل بعد إلى مرحلة الثبات، وكثير منها يناله الشك، ويعد عرْضة للتساؤل. غير أن جميع ملامح هذا البرنامج وقضاياه تتفق في كونها اقتراحات نظرية تحاول رسم توصيف لنظام القواعد اللغوية بأدنى حد من الآليات والوسائل يتماشى مع مبدأ الاقتصاد، وما يتفرع منه من مبدأ التأويل الكامل. وفيما يأتي عرض مجمل وسريع لأهم هذه الملامح والقضايا التي تشكل بمجموعها برنامج الحد الأدنى:

أ- الاشتقاق أو توليد البنى الجملية:

يتم توليد البنى الجملية أو اشتقاقها من خلال مكونين هما: المعجم –وكما سبق- الذي يشتمل على المفردات المعجمية وسماتها الصوتية، والصرفية والنحوية، والدلالية. والمكون الآخر: نظام الحوسبة ويتم فيه توليد البنية الجملية من خلال عملية انتقاء مفردات معجمية من مجموع الوحدات المعجمية، التي يمكن أن تستخدم في بناء الجملة مقرونة بعدد المرات التي ستستخدم كل واحدة منها في بناء الجملة، وهذا ما يعرف بالتعداد Numeration. ويتم إسقاط هذه الوحدة المعجمية المختارة وفقاً لنظرية السين البارية (س¯)، وهي (ابتداءً بأدناها): مستوى (س) الذي يمثل الرأس، والمستوى الأوسط (س¯)، والمستوى الثالث (س=) وهو الإسقاط الأكبر للوحدة المعجمية.

ويقوم نظام الحوسبة لاشتقاق البنية الجملية وصولاً إلى المستويات التمثيلية لها في جانبيها الصوتي والدلالي بعمليتين، هما: الأولى- عملية الدمج Merge، وذلك بدمج أي تفريعين شجريين دمجاً صحيحاً، كدمج المركب الاسمي والمركب الفعلي ضمن مركب واحد هو مركب فعلي (ف=) ينقسم إلى (ف¯)، وتنقسم الأخيرة إلى (ف) وإلى (م أ) وهكذا. ويقوم الدمج على مبدأ الثنائية أي دمج تفرعين في كل مرة. ويلي عملية الدمج تلك عملية دمج ثانية، حيث يتم دمج (أ=) المركب الاسمي ضمن المركب الفعلي (ف=)، ليصبح المركب الفعلي (ف=) مكوناً من (أ=) ومن (ف¯)، ويتكون (أ=)،من (أ¯) وأسفله (أ). بينما يتكون (ف¯) من (ف) ومن (أ=)، ويتكون الأخير من (أ¯) وأسفله (أ). والعملية الثانية التي يقوم بها نظام الحوسبة هي عملية النقل أو حركة المفردات (Move)، وهي العملية التي تنتقل عن طريقها العناصر من مكانها إلى مكان آخر في البنية الجملية، وتحكم هذه العملية ضوابط وقيود عامة ليس هذا مجال البحث فيها.

ب- الفحص:

وضِعت فرضية "الفحص Checking" للتغلب على الصعوبات العديدة التي ظهرت في طور النظرية النموذجية والنموذجية الموسعة، ومن أهم هذه الصعوبات تلك التي كانت تواجه وصف الطرق التي يتم بها تحويل الوحدة المعجمية من صيغتها المجردة إلى صيغتها النهائية المتصرفة في البيئة الجملية.

وتقضي هذه الفرضية بأن يتم انتقاء الوحدات المعجمية بشكلها النهائي من المعجم الذي سبق الحديث عنه ضمن آليات عملية الاشتقاق، حيث يتم انتقاء الاسم حسب احتياج الجملة له (مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، مذكراً أو مؤنثاً...الخ)، كذلك الفعل (ماضياً أو مضارعاً، مذكراً أو مؤنثاً...الخ)، ثم يتم جمع المفردات مع غيرها من خلال عملية الدمج لتكون التفريعات الشجرية للبنية الشجرية، ثم تجري عملية الفحص Checking أي التأكد من ملاءمة هذه السمات التي تحملها المفردة المعجمية مع موقعها في الجملة. وأنواع السمات ثلاثة هي: صوتية، ودلالية، وصوغية (نحوية وصرفية). وتنقسم السمات الصوغية إلى ثلاثة أنواع هي : النوع الأول- سمات الرأس (المفردة التي تمثل رأس التركيب)، والنوع الثاني- سمات المخصص (أي السمات التي تتطلبها المفـردة في مخصصـها أو فاعلها)، والنوع الثالث- سمات الفضلة. وتقوم فرضية الفحص أو التأشير بمطابقة كل هذه السمات مع مفرداتها، ومع المفردات الأخرى وسماتها في الجملة.

جـ- النقل:

تتناول فرضية "النقل Move " التغيرات التي تحدث لشكل البنية الجملية بسب حركة العناصر فيها من موقع إلى آخر. ويشير تشومسكي إلى وجود ثلاثة أنواع لهذه الحركة، هي: النوع الأول- حركة رأس المركب من موقعه الأصلي إلى موقع رأس مركب آخر، مثل حركة الفعل الذي هو رأس المركب الفعلي من موقع الرأس إلى موقع رأس موقع مركب الزمن أو مركب التطابق. والنوع الثاني- حركة الموضوع Argument من موقع إلى موقع آخر في البناء الجملي يكون مناسباً للموضوع المنقول، وتُعد هذه الحركة إسقاطاً أكبر وليس عنصراً من الإسقاط. والجدير بالذكر أن الموضوعات –كما سبق أن أشرنا إليها في نظرية المحور- هي الكيانات التي ترد مع المسند كالفاعل والمفعول به. والنوع الثالث والأخير من الحركة هو حركة الروابط أو المعامِلات "العوامل" Operators، مثل حركة اسم الاستفهام من موقعه الأصلي إلى صدر جملته.

أما بالنسبة للتغيرات التي تعرض للبنية الجملية جراء هذه الأنواع الثلاثة من الحركة فهي كثيرة ومسهبة ومعقدة، وتحتاج إلى شروح وتفصيلات عديدة تتجاوز حدود هذا البحث المتواضع؛ ولذا اكتفى البحث بتعريف هذه الفرضية دون الخوض في تفصيلاتها المتشابكة، والمتداخلة، إضافة إلى أن هذه الفرضية –كغيرها من فرضيات برنامج الحد الأدنى- ما زالت قيد الدرس والتغيير، ولم تثبت قواعدها وقوانينها بعد.

د- التطابق:

التطابق Agreement هو اتفاق سمات اسمية في الفعل مع سمات الفاعل (كالإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث)، وقد أصبح يحتل مركزاً مستقلاً في هذا البرنامج كمركب وظيفي مستقل بعد أن كان في المقاربات السابقة للنظرية التوليدية يمثل رأساً من اثنين يتفرع إليهما مركب الصرفة (Infp) هما: التطابق (Agr) والزمن (T). وبإعطاء التطابق هذا الموقع المستقل في البناء الجملي يمكننا التغلب على عملية فحص أو وسم سمات التطابق الموجودة في الفعل وقت اختياره ودمجه في التفريع الشجري مع سمات الفاعل فقط في بعض اللغات، أو سمات الفاعل والمفعول معاً في لغات أخرى: كالفرنسية التي تتطابق فيها صيغة الفعل مع المفعول في العدد... الخ.

ويقضي برنامج الحد الأدنى بإدراج الوحدات المعجمية في البناء الجملي بكل سماتها، كما يقضي بضرورة فحص التطابق بين السمات التي تحملها هذه الوحدات أو العناصر مع ما يفترض أن تتسم به العناصر الأخرى في الجملة. فحين تدرج الأفعال تدرج بكامل سماتها مثل الزمن، ومثل السمات التي يتطلبها في فاعله، أو في مفعوله في بعض اللغات.

وهناك تفصيلات كثيرة لهذه الفرضية، منها: وسم حالات الرفع، وحالات النصب وغيرها من الحالات الإعرابية أو فحصها ، ومنها افتراض إسقاطات أخرى للتطابق مع مختلف العناصر الموسومة بحالة إعرابية من أجل فحص حالاتها الإعرابية أو وسمها، وغير ذلك من التفاصيل.

ملامح التطورات والتغيرات التي أحدثها برنامج الحد الأدنى:

يعد هذا البرنامج في طور التكوين والتشكيل، ولا يزال الباحثون يقدمون مقترحاتهم حول هذا البرنامج باطراد لإكسابه وضوحاً وجلاءً يساعد على رسم حدوده وسماته بدقة. ولعل من أهم ملامح التغيير والتطور التي أحدثها هذا البرنامج ما يأتي:

- السعي –كغيره من النظريات والبرامج السابقة- إلى تحقيق الكفاية التفسيرية والكفاية الوصفية لنظام القواعد في النظرية التوليدية.

- اعتماد مبدأ الاقتصاد في اختيار الأدوات والآليات والعناصر التي تشكل قواعد النظام اللغوي الكلي (العالمي).

- التخلي عن أهم اكتشافات النظرية التوليدية السابقة، وهي: مستويات البنية النحوية للتراكيب (مستوى البنية العميقة ومستوى البنية السطحية)، بحجة عدم حاجة الآلية النحوية لهما، وإحلال مستويين بديلين لهما، وهما: مستوى بنية التمثيل الصوتي، ومستوى بنية التمثيل المنطقي.

- اقتراح التخلي عن نظرية السين البارية، ورسم حدود جديدة لبنى التراكيب اللغوية على أساس أن لكل تركيب ثلاثة مستويات بنيوية، وهي: الإسقاط الأدنى، والإسقاط المتوسط، والإسقاط الأكبر.

- افتراض كثير من الإسقاطات الوظيفية الجديدة مع الإبقاء على جزء من الإسقاطات القديمة، ومن ذلك افتراض إسقاطات جديدة للتطابق كوظيفة مستقلة (بعد أن كان يشكل رأساً من اثنين تتفرع إليها عبارة الصرفة)؛ الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في بنية المركبات والتراكيب في البناء الجملي الجديد.

- تحول الخطاب اللغوي من مشابهته للخطاب العلمي في الفيزياء والكيمياء كما هو الحال في المراحل السابقة إلى خطابٍ متأثرٍ بعلم الحوسبة.

الخاتمة

تناول البحث المراحل الثلاث التي مرت بها النظرية التوليدية في تطوراتها النظرية والمنهجية على مدى ما يقارب نصف قرن. حيث تمثلت المرحلة الأولى فيما يعْرف بالبنى التركيبية، كما تمثلت المرحلة الثانية في النظرية النموذجية والنظرية النموذجية الموسعة، في حين تمثلت المرحلة الثالثة والأخيرة في نظرية الربط والعمل أو المبادئ والوسائط، بالإضافة إلى أحدث التطورات لهذه النظرية وهو برنامج الحد الأدنى.

وقد تناول البحث بصورة أساسية التعريف بكل مرحلة، وأهم خصائصها، وأهميتها، وملامح التطور فيها، وما أضافته من جديد في الدراسات اللغوية الحديثة. بالإضافة إلى توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات التي أحدثتها كل مرحلة.

وقد توصل البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١- إن النظرية التوليدية – بالرغم من كثرة منتقديها- تعد ثورة حقيقية في علم اللغة، ولا يجوز إهمالها في الدراسات اللغوية الحديثة.

٢- إن النظرية التوليدية قد صبغت بالصبغة الأمريكية من حيث سرعة التطورات وتلاحقها، وتعقيد البناء النظري والمنهجي وسهولة الاستخدام.

٣- يرى البحث أنه لا داعي للتسرع في تطبيق مقاربات هذه النظرية اللغوية على العربية لأسباب تتعلق بالنظرية نفسها، وما كتب عنها بالعربية. ولأسباب أخرى تتعلق بخصوصية اللغة العربية.

٤- للإفادة من أعمال هذه النظرية في إثراء المعرفة اللغوية العربية؛ يوصي البحث بالاطلاع على تلك الأعمال في مصادرها الأصلية، واعتماد ترجمة عربية موحدة وواضحة للمصطلحات العلمية الحديثة التي جاءت بها.

الهوامش والحواشي:

(١) محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية أ. أفول اللسانيات الكلية، (الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م)، المقدمة ص: ٩،١٠.

(٢) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية- (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م)، ص: ١١.

(٣) حمزة بن قبلان المزيني، مقدمة ترجمة كتاب: آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، تأليف تشومسكي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م)، ص: ١٣.

(٤) ينظر ذلك في: مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)، ص: ٩-١٠. وميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية- ، ص: ١٢. و نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية –طبيعتها، وأصولها، واستخدامها-، ترجمة وتطبيق وتقديم، محمد فتيح، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٥هـ -١٩٩٣م)، ص: ٢٧٥.
وينظر أيضاً المصادر الآتية:
- Chomsky Noam, Syntactic Structures, (Paris, The Hague 1976), 12th Printing, p.p 13-16.
- Chomsky Noam, Syntactic Structures, 12th Printing, p.p 18.

(٥) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ٥٧.

(٦) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية –الجملة البسيطة- (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م)، هامش رقم ١، ص: ٧.

(٧) محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، (الرياض: دار المريخ، ١٩٨١م)، ص: ٢٣.

(8) Chomsky Noam, Syntactic Structures, 12th Printing, p. 111-112.

(٩) ينظر ذلك في: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية - النظرية الألسنية- ، ص: ١٥٢. و محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص: ٣٨. و محمد سليمان ياقوت، فقه اللغة وعلم اللغة –نصوص ودراسات- (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م) ص: ٢١٩. وميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية- ، ص: ١٦. وعبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث –بحث في المنهج- (بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م)، ص: ١٤١،١٤٢.

(١٠) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، (الإسكندرية: طبعة الإسكندرية، ١٩٩٥م)، ص: ٥٧.

(11) Chomsky Noam, Syntactic Structures, 12th Printing, p. 13.

(١٢) اختلف الباحثون والدارسون العرب في ترجمة هذا المصطلح – كما هو الشأن في جميع مصطلحات هذه النظرية- فمنهم من يترجمه بـ " القدرة اللغوية" (عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦م)، ص: ٤٢٢)، ومنهم من يترجمه بـ "الكفاية" (ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية- ، ص: ٣٢)، ومنهم من يترجمه بـ "الكفاءة اللغوية" (أحمد نعيم الكراعين في ترجمته كتاب المدارس اللغوية لجيفري سامبسون، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م)، ص: ١٥٨. وأرى من الأفضل اختيار مصطلح "الكفاية" وتجنب "الكفاءة"؛ لأن الكفؤ في العربية تعني: النظير والمساوي، أما الكفاية فتعني توفر الحد المطلوب لأداء عمل معين، وهو ما يعنيه مصطلح " Competence"

(١٣) نعوم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، (بغداد: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٥م)، ص: ٢٨.

(14) Chomsky Noam, Current Issues in Linguistic, (The Hague- Paris: Mouton, 1975) 6th printing, p.4.

(١٥) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية-، ص: ٣٣.

(١٦) جيفري سامبسون، المدارس اللغوية، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م)، ص: ١٥٩.

(17) Chomsky Noam, Cartesian linguistic, (New York and London. Harper and Row, seuil: 1969) p.62.

(18) Chomsky Noam, Cartesian linguistic, p.62.

(١٩) نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية –طبيعتها، وأصولها، واستخدامها- ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ٢٧٥.

(٢٠) نعوم تشومسكي، اللغة والعقل، ترجمة بيداء العلكاوي، (بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٩٦م) ص: ٤٠.

(٢١) ينظر تفاصيل ذلك في:
- جيفري سامبسون، المدارس اللغوية، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، ص: ١٣٨.
- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ص: ٢٢١-٢٢٢.
- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية- ، ص: ٩٣-٩٥.
- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ١٠-١١.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول المآخذ التي سجلتها المدرسة التوليدية على منهج المدرسة الوصفية البنيوية ينظر:
- Chomsky Noam, Current Issues in Linguistic, 6th printing, p.4-7
- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، (القاهرة: طبعة القاهرة، ١٩٩٧م)، ط٣، ص: ١٨٧-١٨٨.
- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، (القاهرة: مكتبة الشباب، د - ت)، ص: ٤١، ١٢٦.
- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية- ، ص: ١٥.
- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث –بحث في المنهج- ، ص: ١١١-١١٣.

(٢٣) اشترك تشومسكي مع جورجي ميلر في نشر مقال في مجلة "الإعلام والمراقبة" عام ١٩٥٨م بعنوان: "اللغات المحدودة والحالات". انظر:
Chomsky and G.A. Miller: Finite State Languages, Information and control 2. printing 1958.pp. 91-112.

(٢٤) ترجم هذا الكتاب د. مرتضى جواد باقر بعنوان "جوانب من نظرية النحو"، ونشر بجامعة البصرة عام ١٩٨٥م.

(٢٥) ينظر التفاصيل حول هذه التعديلات التي أضافها هذا النموذج في:
- Chomsky Noam, Aspects of the Theory of Syntax, 20th printing, (The M.I.T Press 1998), pp. 120-122 & pp.128-147.
- وينظر المقدمة التي أعدها مرتضى جواد باقر لترجمته هذا الكتاب الذي نشر بجامعة البصرة عام ١٩٨٥م، ص: ١٢ ، و ص: ١٤-١٥ والكتاب الذي ألفه باسم: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ٦٢-٦٣، و ٦٨-٧٠.

(26) Chomsky Noam, Aspects of the Theory of Syntax, (20th printing, 1998), p. 108.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه المكونات وطرق عملها في اللغة العربية ينظر:
- نعوم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، ص: ١٧٧-١٨٠.
- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية- ، ص: ١٥٧-١٦٠.

- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ص: ١٥٨-١٦١.

(28) Chomsky Noam, Studies on Semantic in Generative Grammar, (The Hague Mouton 1972).

(29) Chomsky Noam, Conditions on Transformations, (New York 1973).

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط ينظر:

- محمد فتيح، مقدمة ترجمة كتاب المعرفة اللغوية لتشومسكي، (القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٣م)، ص: ٧.
- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ٨٠-٨٥.

(٣١) ينظر هذه المصطلحات والمفاهيم في:

- مرتضى جواد باقر، في التقديم الذي أعده لترجمة كتاب "جوانب من نظرية النحو"، لتشومسكي، (العراق: جامعة البصرة، ١٩٨٥م)، ص: ١٢.
- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ٦٩-٧٠، ٧٦.

(٣٢) نيل سميث، في التمهيد الذي أعده لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن" لتشومسكي، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م)، ص: ٦٩.

(33) Chomsky: Knowledge of language: Its Nature, origin and Use, (New York Praeger: 1986), p. 51.

وينظر الترجمة العربية لهذا الكتاب: نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ١١٩.

(٣٤) نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ١٧٥.

(٣٥) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ٨٩، ص: ٩٢. نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ٢٩٦-٢٩٩.

(٣٦) نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ٢٩٦-٢٩٩. وينظر أمثلة تطبيقية لهذه النظرية الفرعية من اللغة العربية في: مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ٩٩، و١٠٧.

(٣٧) مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ١٠٧، مع استبدال الرمز (م) أي "مركب" في البحث بالرمز (ع) أي "عبارة" عند المؤلف، فالرمز (ع مص) عنده يتحول في البحث إلى (م مص)؛ ليتناسب ذلك مع الرموز والمصطلحات التي اعتمدها البحث من قبل.

(٣٨) نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ١٨٥-١٨٨ & ص: ٣٣٨- ٣٤٠. ومرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ١٠٩-١١٨. وانظر أمثلة تطبيقية من اللغة العربية لهذه النظرية الفرعية في المرجع الأخير ص: ١١٤، و١١٥، و١١٧.

(٣٩) ينظر Chomsky, Noam; Lectures on Government & Binding, Doradrecht, (Foris:1981)، ونعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ١٩٨ & ص: ٢١١. ومرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية،

ص: ١١٨-١٣٥. وينظر أمثلة تطبيقية من اللغة العربية لهذه النظرية الفرعية في المرجع الأخير ص: ١٢٢، و١٢٤، و١٢٦، و١٢٩، و١٣١، و١٣٢، و١٣٣.

(٤٠) نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ٣٤٠-٣٦٩. ومرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ١٤٧-١٣٥. وينظر أمثلة تطبيقية للغة العربية في المرجع الأخير.

(٤١) نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ٢٩٩-٣٠٤. وينظر تطبيقات لهذه النظرية على العربية في مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ١٩٩، ١٥٣، ١٥٥، ١٧٠.

(42) Heagman, L: Introduction to Government and binding Theory. (Oxford: 1991, Blackwell), p: 125.

(٤٣) نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية ، ترجمة ، محمد فتيح، ص: ٣٠٤-٣٣٨. ومرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ١٧١-١٨٠. وينظر تطبيقات لهذه النظرية على العربية في الحواشي التي وضعها المترجم للمرجع الأول حاشية رقم ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٤، وينظر المرجع الأخير ص: ١٧٤.

(٤٤) ينظر حول هذا البرنامج :

- Chomsky, Noam; "A Minimalist Program for Linguistic Theory" In K. Hale and J. Keysey (eds) The View from Building 20, (Cambridge; 1993, Mass; MIT Press).
- Chomsky, Noam; "The Minimalist Program"; (Cambridge; 1995, Mass, MIT Press)
- Chomsky, Noam; "Bare Phrase Structure" In G. Webelhuth (ed.) Government and Binding Theory and The Minimalist Program. (Oxford; 1995, Blackwell.

وينظر تطبيقات هذا البرنامج على الجملة العربية في: مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: ١٨٩-٢٤٢.

(٤٥) نيل سميث، في التمهيد الذي أعده لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن" لتشومسكي، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م)، ص: ٦٩.

(٤٦) نيل سميث، في التمهيد الذي أعده لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن"، ص: ٦٩.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر العربية والمترجمة:

١- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، (الإسكندرية: طبعة الإسكندرية، ١٩٩٥م).

٢- جيفري سامبسون، المدارس اللغوية، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م).

٣- حمزة بن قبلان المزيني، مقدمة ترجمة كتاب: آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، تأليف تشومسكي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م).
٤- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، (القاهرة: طبعة القاهرة، ١٩٩٧م)، ط٣.
٥- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦م).
٦- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).
٧- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، (القاهرة: مكتبة الشباب، د .ت).
٨- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية -أفول اللسانيات الكلية-، (الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م).
٩- محمد سليمان ياقوت، فقه اللغة وعلم اللغة –نصوص ودراسات- (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م).
١٠- محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، (الرياض: دار المريخ، ١٩٨١م،.
١١- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م).
١٢- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية –الجملة البسيطة- (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).
١٣- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية -النظرية الألسنية- (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).
١٤- نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن ، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م).
١٥- نعوم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، (بغداد: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٥م).
١٦- نعوم تشومسكي، اللغة والعقل، ترجمة بيداء العلكاوي، (بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٩٦م).
١٧- نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية –طبيعتها، وأصولها، واستخدامها-، ترجمة وتطبيق وتقديم، محمد فتيح، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٥هـ -١٩٩٣م).
١٨- نيل سميث، التمهيد الذي أعده لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن" لتشومسكي، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م).

ثانياً- المصادر الأجنبية:

1- Chomsky Noam, Aspects of the Theory of Syntax, 20th printing, (The M.I.T Press 1998).
2- Chomsky, Noam; "Bare Phrase Structure" In G. Webelhuth (ed.) Government and Binding Theory and The Minimalist Program. (Oxford; 1995, Blackwell.
3 - Chomsky Noam, Cartesian linguistic, (New York and London. Harper and Row, seuil: 1969.
4 - Chomsky Noam, Conditions on Transformations, (New York 1973).

5- Chomsky Noam, Current Issues in Linguistic, (The Hague- Paris: Mouton, 1975),6th printing.
6- Chomsky: Knowledge of language: Its Nature, origin and Use, (New York Praeger: 1986).
7- Chomsky, Noam ; Lectures on Government & Binding , Doradrecht, (Foris:1981).
8- Chomsky, Noam; "A Minimalist Program for Linguistic Theory" In K. Hale and J. Keysey (eds) The View from Building 20, (Cambridge; 1993, Mass; MIT Press).
9- Chomsky, Noam; "The Minimalist Program"; (Cambridge; 1995, Mass, MIT Press)
10- Chomsky Noam, Studies on Semantic in Generative Grammar, (The Hague Mouton 1972).
11- Chomsky Noam, Syntactic Structures, (Paris, The Hague 1976), 12th Printing.
12- Chomsky and G.A. Miller: Information and control 2. printing 1958.
13- Heagman, L: Introduction to Government and binding Theory. (Oxford: 1991, Blackwell).
